

Distr.: General
13 August 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والثلاثون

15-4 أيار/مايو 2020

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

الولايات المتحدة الأمريكية

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10695(A)



* 2 0 1 0 6 9 5 *

المحتويات

| الصفحة | | |
|--------|-------|--|
| 3 | | أولاً - مقدمة |
| 4 | | ثانياً - المنهجية وعملية التشاور |
| 4 | | ثالثاً - حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة |
| 4 | | ألف - المعاهدات والآليات الدولية والتنفيذ المحلي |
| 6 | | باء - الحقوق المدنية وعدم التمييز |
| 9 | | جيم - العدالة الجنائية، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر |
| 15 | | دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتدابير ذات الصلة؛ وقضايا الشعوب الأصلية والبيئة |
| 19 | | هاء - الأمن القومي والمسائل الأخرى |
| 23 | | رابعاً - الخاتمة |

أولاً - مقدمة

1- الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية اتحادية بنظام حكم "مركب"، تقسم فيها السلطة التي يعهد بها شعبنا إلى الحكومة "أولاً" بين حكومتين مختلفتين [الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات]، ثم يقسم الجزء المخصص لكل منهما بين الإدارات المختلفة والمستقلة⁽¹⁾. وهكذا، فإن حقوق الأشخاص في الولايات المتحدة محمية بشكل مضاعف أي أنها محمية أولاً، بموجب دساتير ولاياتهم، وثانياً بموجب دستور الولايات المتحدة. وهكذا فإن دساتير الولايات بالإضافة إلى العديد من قوانين الولايات والقوانين المحلية والقرارات القضائية التي تحمي حقوق الأفراد والجمعيات تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستورية الأمريكية⁽²⁾.

2- وصدقت الولايات على دستور الولايات المتحدة في 21 حزيران/يونيه 1788، ودخل حيز النفاذ في 4 آذار/مارس 1789. ويحدد الدستور الذي عدل سبع وعشرين مرة منذ التصديق عليه، هيكل الحكومة الاتحادية ويعرف طبيعة السلطة الاتحادية ونطاقها. ويفرض الدستور أيضاً قيوداً كبيرة على سلطات الولايات، وبالتالي يحمي جميع الأشخاص من الممارسة التعسفية لسلطتها. وتحدد دساتير الولايات هيكل حكومات الولايات وتعزف طبيعة ونطاق سلطة الولاية والسلطة المحلية. ولما كانت كل ولاية قد أدرجت في دستورها إعلاناً أو شرعة حقوق، فإن الولايات هي أيضاً ضامنة هامة لحقوق الشعب.

3- وتستمد الحكومة الأمريكية سلطتها وشرعيتها من موافقة شعبنا. ويحدد دستور الولايات المتحدة من سلطات الحكومة أولاً، بتقسيمها بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. ولا تملك الحكومة الاتحادية سلطات أكثر من تلك التي يمنحها الدستور. ويحتفظ بكل ما تبقى من سلطات الحكم الذاتي صراحة للدول أو للشعب على التوالي⁽³⁾. ويتاح المستوى الثاني من الحماية عن طريق تقسيم سلطات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. "ومن هنا ينشأ عامل كفيل مضاعف لحماية حقوق الشعب. وتراقب كل حكومة من الحكومات المختلفة الأخرى، في نفس الوقت الذي تراقب فيه نفسها"⁽⁴⁾. ودعونا نقرأ معاً في ضوء ما أسماه آباؤنا المؤسسون "الحقائق البديهية" التي تقول إن "جميع البشر خلقوا متساوين، وإن خالقهم وهبهم حقوقاً معينة غير قابلة للتصرف، من بينها الحق في الحياة وفي الحرية وفي السعي وراء السعادة"، والمبادئ الهيكلية التي تستند إليها دساتيرنا هي أساس حكم الشعب للشعب من أجل الشعب، عبر تاريخ الولايات المتحدة ونموذج يحتذى به في جميع أنحاء العالم.

4- وبالإضافة إلى حماية الحقوق الفردية المتأصلة في هيكل الحكومة الأمريكية، تضمن دساتير الولايات والدستور الاتحادي أيضاً لجميع الأشخاص المساواة أمام القانون وتمتعهم على قدم المساواة بحماية حقوقهم وحررياتهم، بما في ذلك الحرية الدينية وحرية التعبير والصحافة والتجمع وتقديم الالتماسات. وبالإضافة إلى الحقوق التي تعترف بها الصكوك الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن لدى الأفراد داخل الولايات المتحدة وسائل قانونية فعالة على المستوى المحلي ومستوى الولايات والمستوى الاتحادي للتماس سبل الانتصاف السياسية والإدارية والقضائية على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتتخذ إجراءات الإنفاذ المدنية والجنائية على جميع مستويات الحكومة لمعاقبة السلوك غير القانوني، وجبر المظالم الفردية والعامية على حد سواء. ونحن فخورون بأن أمتنا ظلت لفترة طويلة بمثابة منارة لحقوق الإنسان التي يتمتع بها الأشخاص في كل مكان.

5- وحكومة الولايات المتحدة مشاركة نشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لأننا نلتزم بمبدأ أن القيادة في ميدان حقوق الإنسان هي قيادة بالقدوة. ويستند التزام الولايات المتحدة

بحقوق الإنسان إلى التزام سياسي وأخلاقي راسخ تجاه المساءلة والشفافية على مستويي الأفراد والشركات. فانتخاباتنا مفتوحة وحرّة ونزيهة حقاً؛ ويخضع المشرعون والمسؤولون المنتخبون للمساءلة في ظل جولات انتخابية عادية أمام الصحافة الحرة والمجتمع المدني القوي؛ والأجهزة القضائية في البلد على مستويي الولايات والمستوى الاتحادي مستقلة عن السيطرة السياسية. وعلى الرغم من اختلافاتنا السياسية مع مجلس حقوق الإنسان ومع آراء بعض أعضائه وسجلاتهم في مجال حقوق الإنسان، نرحب بالفرصة المتاحة لعرض قصة الوفاء بالالتزام بلدنا المستمر بحماية حقوق الإنسان في الممارسة العملية.

ثانياً – المنهجية وعملية التشاور

6- وفقاً لما جاء في الإضافة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقرير الفريق العامل بشأن آخر استعراض دوري شامل للبلد ("إضافة")، أيدت الولايات المتحدة كلياً أو جزئياً 260 توصية من أصل 343 توصية قُدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل لحالتها لعام 2015. وهذه التوصيات مقسمة حسب المجالات مواضيعية، وينظم الجزء الثالث من هذا التقرير استناداً إلى تلك المجالات. وقد تشاورت الولايات المتحدة لدى إعداد هذا التقرير، مع العديد من الإدارات والوكالات المختلفة في جميع أنحاء الحكومة الأمريكية، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني. واستناداً إلى تعليقاتها وردودها، وضع هذا التقرير مع ردّنا على التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015 بموافقة حكومية دولية⁽⁵⁾. ولا تشير الردود الواردة أدناه إلى أن الولايات المتحدة ترى بالضرورة أن المسائل التي عولجت تخضع للالتزامات الولايات المتحدة الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً – حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة

ألف – المعاهدات والآليات الدولية والتنفيذ المحلي

المعاهدات المصدق عليها

التوصيات 1-8 و 12 و 14 و 16-42 و 45-50 و 52-58 و 60-62 و 70 و 72 و 88 و 105 و 106 و 110

7- تشير هذه التوصيات إلى أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تصدّق على عدة معاهدات إضافية لحقوق الإنسان لم تصبح طرفاً فيها بعد. وسلطة تقييد شعب الولايات المتحدة بالتزامات بموجب معاهدة ما مقسمة بين الرئيس، الذي يتمتع وحده بسلطة التفاوض والتوقيع على المعاهدات، ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الذي يجب أن يقدم مشورته وموافقته قبل تصديق الدولة عليها. ويتطلب تصديق الولايات المتحدة على معاهدة اقترحها الرئيس موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين وقت إجراء التصويت⁽⁶⁾.

8- والولايات المتحدة طرف في خمس (5) معاهدات لحقوق الإنسان من أصل تسع (9) معاهدات وصفتها المفوضية بأنها "صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية"⁽⁷⁾. وصدّقت الولايات المتحدة أيضاً على صكوك هامة أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين⁽⁸⁾.

9- ومن بين المعاهدات التي وقعها الرئيس وأحالها إلى مجلس الشيوخ ولكن لم يتم التصديق عليها، ما يلي: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قُدمت في 17 أيار/مايو 2012)؛ والاتفاقية رقم 111 بشأن

التمييز في الاستخدام والمهنة، 1958 (منظمة العمل الدولية) (قُدمت في 18 أيار/مايو 1998)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قُدمت في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1980). وقد وقّعت الولايات المتحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، لكن الرئيس لم يحيلهما إلى مجلس الشيوخ الأميركي للحصول على مشورته وموافقته⁽⁹⁾.

الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقية على الصعيد المحلي

التوصيات 80-84 و 91-95 و 107 و 108 و 111 و 237-238

10- تنشأ الالتزامات القانونية للولايات المتحدة بموجب أي معاهدة من المعاهدات عن الموافقة التي تمنحها من خلال التصديق عليها عملاً بالإجراءات المنصوص عليها في الدستور، وهي مقيدة بشروط التصديق. وكما ذكرت الولايات المتحدة في وقت سابق، فإن لكل دولة قومية أن تقرر، ممارسة لسيادتها، أن تتحمل الالتزامات الناشئة عن المعاهدة التي ستكون ملزمة قانوناً بالوفاء بها بمجرد انضمامها إليها. ولا تملك أي ولاية أو منظمة أو محكمة، بما في ذلك اللجان التي ترصد تنفيذ المعاهدات، أي سلطة لفرض أو تعديل أو توسيع نطاق أي التزام ناشئ عن معاهدة تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها عن طريق التفسير.

11- والولايات المتحدة جمهورية اتحادية تنفذ فيها التزاماتها الدولية والمحلية في مجال حقوق الإنسان من خلال نظام شامل من القوانين والأنظمة الإدارية وإجراءات الإنفاذ⁽¹⁰⁾ وتوفر الإجراءات القضائية على جميع مستويات الحكومة أيضاً سوابق قضائية تعد إرشادات لا تقدر بثمن في تفسير اللوائح.

12- وتنص القوانين الاتحادية وقوانين الولايات والقوانين المحلية على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في مجموعة متنوعة من الأوضاع (مثل أماكن العمل، والسكن، والمرافق العامة، والتعليم، وإنفاذ القانون) من خلال إجراءات رسمية وغير رسمية لتسوية المنازعات. وتجزئ هذه القوانين أيضاً للأفراد والجماعات تقديم شكاوى إلى وكالات ولجان حقوق الإنسان على المستويات الاتحادي ومستوى الولايات والمستويين القبلي والمحلي. وتستخدم هذه الوكالات الإدارية سلطاتها في التحقيق والإنفاذ لإنفاذ سيادة القانون. وتنص قوانين الولايات والقوانين الاتحادية أيضاً على إمكانية اللجوء إلى المحاكم، حيث يُسمح للأجهزة القضائية المستقلة على مستويي الولايات وعلى المستوى الاتحادي بتقديم تعويضات مالية، وحلول إنصافية، وأتعاب المحامين. والإحصاءات متاحة بسهولة ويجري تقديمها على نطاق واسع⁽¹¹⁾.

13- وفي 8 تموز/يوليه 2019، أعلن وزير الخارجية مايكل ر. بومبيو عن تشكيل لجنة معنية بالحقوق غير القابلة للتصرف. وتقدم اللجنة، المؤلفة من أكاديميين وفلاسفة وناشطين، المشورة والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى وزير الخارجية، استناداً إلى المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948. ولا تتمثل مسؤولية اللجنة في اكتشاف مبادئ جديدة، بل في تقديم المشورة إلى الوزير لتعزيز الحرية الفردية، والمساواة بين البشر، والديمقراطية من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة⁽¹²⁾.

باء - الحقوق المدنية وعدم التمييز

التمييز العرقي والإفراط في استخدام القوة من جانب الشرطة، وإقامة علاقات محسنة بين الشرطة والمجتمع المحلي

التوصيات: 127-129 و137 و139 و141 و143 و144-146 و148-149 و151 و152 و154 و155 و156 و214 و215 و220 و221 و223 و225 و227 و228 و276 و287

14- تفترض كل توصية من هذه التوصيات - خطأً في رأينا - أن الولايات المتحدة والحكومات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلي تشارك في التمييز العنصري "المنهجي" والتمييز العرقي، وأن موظفي إنفاذ القانون على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلي يلجأون بانتظام إلى استخدام القوة المفرط. ونحن نرفض الفكرة القائلة إن إنفاذ القانون في الولايات المتحدة عنصري "بشكل منهجي". وفي كل يوم في الولايات المتحدة، يثبت عشرات الآلاف من أفراد الشرطة، احترامهم وحميتهم ودعمهم لسيادة القانون والحقوق المدنية للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء البلاد، وذلك أثناء قيامهم بالعمل الصعب والخطير ألا وهو الحفاظ على سلامة مجتمعاتنا.

15- وهذا لا يعني إنكار ضرورة بذل المزيد من الجهود لضمان معاملة جميع المواطنين معاملة منصفة، ولا سيما أفراد مجتمع الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي، الذين من المفهوم بالنسبة لهم في ضوء تاريخ أمتنا والأحداث الأخيرة أن هناك بعض الازدواجية وفي كثير من الأحيان عدم الثقة في الشرطة. واعتراضاً بهذه الحقيقة، وقّع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً في 16 حزيران/يونيه 2020 بشأن "عمل الشرطة الأمني من أجل مجتمعات آمنة"⁽¹³⁾ لإعداد وحفز إصلاحات حاسمة للشرطة. ويوعز هذا الأمر إلى النائب العام بوضع عملية اعتماد تحدد نتائجها أهلية إدارات الشرطة للحصول على المنح الاتحادية. وستتوقف عملية الاعتماد على تقييم جوانب مثل وجود سياسات ودورات تدريب فيما يتعلق بتقنيات استخدام القوة والحد من التصعيد؛ وأدوات إدارة الأداء، مثل نظم الإنذار المبكر التي تساعد على تحديد الموظفين الذين قد يحتاجون إلى التدخل؛ وأفضل الممارسات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية. ويوعز الأمر إلى النائب العام أيضاً بإنشاء قاعدة بيانات لتبادل المعلومات من أجل تتبع المعلومات المتعلقة بالإفراط في استخدام القوة، بما في ذلك معلومات، مثل إنهاء عمل موظفي إنفاذ القانون أو سحب شهاداتهم، وإصدار إدانات جنائية بحق موظفي إنفاذ القانون، وحالات استقالة ضابط يخضع للتحقيق أو تقاعده فيما يتعلق باستخدام القوة. وأخيراً، يطلب من النائب العام التشاور مع وزير الصحة والخدمات الإنسانية من أجل وضع استراتيجيات لتنظيم لقاءات بين موظفي إنفاذ القانون والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية، بما في ذلك استراتيجيات لإشراك الأخصائيين الاجتماعيين أو العاملين في مجال الصحة العقلية في التصدي لمثل هذه الحالات.

16- وتوفر القوانين الاتحادية وقوانين الولايات سبل انتصاف فعالة في حالة صدور فعل غير مشروع عن أفراد الشرطة أو وكالات إنفاذ القانون⁽¹⁴⁾. وعلى سبيل المثال، في الفترة الممتدة من السنة المالية 2016 إلى السنة المالية 2019، وجهت وزارة العدل تهماً إلى 256 شخصاً بانتهاك الحقوق التي يحميها الدستور عمداً (أو التآمر لارتكاب هذا الفعل) أثناء التصرف "تحت راية القانون" وحصلت على إدانات بحق 172 متهماً منهم. وفي السنة المالية 2019، وحدها، وجهت وزارة العدل تهماً إلى 83 شخصاً بارتكاب جرائم تحت راية إنفاذ القانون، وحصلت على إدانات (بالمحاكمة أو الإقرار) بحق 46 متهماً. ومنذ عام 1994 وحتى كانون الثاني/يناير 2020، فتحت وزارة العدل 70 تحقيقاً مدنياً في إدارات الشرطة التي قد تكون منخرطة في نمط أو ممارسة سلوك يجرم الأشخاص من حقوقهم، مثل

الإفراط في استخدام القوة، أو عمليات التفتيش غير السلمية، أو إيقاف الأشخاص بشكل غير سليم لاستجوابهم.

17- والولايات المتحدة ملتزمة أيضاً بالقضاء على ظواهر التمييز العنصري والإفراط في استخدام القوة في أعمال الشرطة. وأصدرت وزارة العدل توجيهات تنص بشكل قاطع على أن التمييز العرقي ممارسة خاطئة، ومنعت استخدام التمييز العرقي في ممارسات إنفاذ القانون الاتحادي، وفرضت في كثير من الحالات قيوداً على التمييز لاعتبارات العرق والأصل الإثني أكثر من تلك التي يقتضيها الدستور⁽¹⁵⁾. وقد فعل العديد من الولايات الشيء نفسه⁽¹⁶⁾. وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب الحقوق المدنية والحريات المدنية مع وزارة الأمن الوطني على تعزيز احترام الحقوق المدنية والحريات المدنية في وضع السياسات وتنفيذها من خلال تقديم المشورة إلى قيادة الوزارة وموظفيها، والشركاء على مستوي الولايات والمستوى المحلي⁽¹⁷⁾.

18- وعلى المستوى الاتحادي، يحظر الدستور وسياسة الحكومة الاتحادية التمييز، ولدى حكومة الولايات المتحدة على جميع المستويات قوانين لمكافحة الإفراط في استخدام القوة وتتخذ تدابير فعالة لمنع⁽¹⁸⁾. وهناك أكثر من 18 000 إدارة شرطة في الولايات المتحدة تخضع سلوكيات أفرادها لقوانين الولاية أو المدينة أو المقاطعة أو البلدية أو الحكومات القبلية التي يخدمونها، وتخضع أيضاً للقانون الاتحادي.

19- وتعمل الولايات المتحدة على ضمان أن يكون موظفو إنفاذ القانون على علم بقواعد الإخطار القنصلي السارية وأن يمتثلوا لها. وأصدرت وزارة الخارجية دليلاً عن الإخطارات القنصلية والوصول إلى القنصليات يحدد قواعد الإخطار القنصلي ويقدم رقم هاتف يمكن طلبه للحصول على المساعدة⁽¹⁹⁾.

وضع حد للتمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والدين؛ وجرائم الكراهية

التوصيات 113 و118-124 و125 و126 و130 و131 و133-135 و132 و136 و138 و140 و142 و144 و147 و150 و153 و158-163 و224 و226 و229 و308 و321

20- تحظر قوانين الولايات والقوانين الاتحادية جميع أشكال التمييز العنصري. ويحظر التمييز على أساس الجنس والدين في معظم برامج العمل والتعليم، وفي جميع المرافق العامة والمعاملات السوقية⁽²⁰⁾.

21- ويُجرّم التسبب في أفعال العنف أو إلحاق الضرر بالأشخاص أو الممتلكات أو التحريض على ذلك⁽²¹⁾. ويمكن للحكومة أن تقيد الخطاب الذي يقصد التسبب في أعمال خارجة عن القانون، أو يحتتمل أن يقود إلى ذلك، ويمكنها أن تمنع "التهديدات الحقيقية" بل إنها تمنعها⁽²²⁾. والسلوك المتعلق بالخطاب الذي يشكل مضايقة أو تخويفاً هو الآخر غير قانوني⁽²³⁾.

22- ولدى الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة ومعظم الولايات قوانين تتعلق بجرائم الكراهية. وتختلف قوانين جرائم الكراهية في الولايات، ولكن جميع قوانين جرائم الكراهية تقريباً تحظر العنف بدافع العرق، واللون، والدين، والأصل القومي. ويحظر القانون الاتحادي وبعض قوانين الولايات أيضاً العنف المرتكب بدافع نوع الجنس والإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسية. وسنت الحكومة الاتحادية، مثل العديد من الولايات، قوانين موضوعية لجرائم الكراهية. وتحتار ولايات قضائية أخرى تشديد العقوبة التي قد يتلقاها المدعى عليه، إذا كان من الممكن إثبات أنه ارتكب أفعالاً بدافع التحيز. وتشمل جرائم الكراهية عموماً أعمال العنف، مثل الاعتداء والمطاردة والقتل والاعتداء الجنسي والحرق والسرقة وغيرها من الجرائم الخطيرة⁽²⁴⁾. وتشمل قوانين جرائم الكراهية أيضاً التهديد بارتكاب سلوك عنيف.

وتلاحق وزارة العدل بقوة القضايا التي تنطوي على جرائم كراهية، وتقدم تقاريرها السنوية عن إحصاءات جرائم الكراهية معلومة هامة إلى سلطات إنفاذ القانون تساعد في مكافحة هذه الجرائم⁽²⁵⁾.

23- ومع ذلك، لا تجرم الولايات المتحدة أنواع الكلام أو السلوك التعبيري أو المنشورات التي يجدها الآخرون مسيئة أو ضارة للغاية. ولا يمكن حماية الحق في الكلام والنشر وتكوين الجمعيات وتقديم الالتماسات من أجل الانتصاف من المظالم إذا كان بإمكان الحكومة معاقبة الأفراد بسبب اختلاف الآراء، أو كان بإمكانها حظر الكلام على أساس مضمونه أو وجهة نظر المتحدث. وأكدت محاكم الولايات والمحاكم الاتحادية على الدوام أن حظر التعبير الذي تفرضه الحكومة يتعارض مع الحماية القوية لحقوق الفرد، بما في ذلك حرية التعبير والدين للجميع.

24- وتوفر القوانين والممارسات الدستورية والتشريعية في الولايات المتحدة حماية قوية وفعالة من التمييز القائم على العرق، والجنس، والدين، والأصل القومي، والإعاقة من جانب الوكالات الحكومية على جميع المستويات ومن جانب الجهات الفاعلة الخاصة. وتجزئ القوانين الاتحادية وقوانين الولايات والقوانين القبلية للأفراد والحكومات اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة العنف والتمييز⁽²⁶⁾. وتقع مسؤولية إنفاذ القوانين الاتحادية المتعلقة بمكافحة التمييز على عاتق وزارة العدل والوكالات الاتحادية الأخرى وكذلك الجهات الفاعلة الخاصة⁽²⁷⁾. وتطبق قوانين مكافحة التمييز على مستوى الدولة من قبل المدعين العامين للولايات ووكالات إنفاذ القانون الأخرى على مستوى الولايات والمستوى المحلي، والجهات الفاعلة الخاصة.

25- والحرية الدينية مكفولة بموجب قانون الولايات والقانون الاتحادي، وحماية الحرية الدينية هي مسألة ذات أولوية عليا. وكما أوضح الرئيس، "يحمي القانون الاتحادي حرية الأمريكيين ومنظمتهم في ممارسة الدين والمشاركة الكاملة في الحياة المدنية دون تدخل لا مبرر له من جانب الحكومة الاتحادية"، و"ستحترم السلطة التنفيذية تلك الحماية وتنفذها"⁽²⁸⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2019، وضع الرئيس الحرية الدينية في مقدمة الأولويات في الأمم المتحدة ورحب بالنداء العالمي لحماية الحرية الدينية، داعياً المجتمع الدولي والزعماء الدينيين وكبار رجال الأعمال إلى العمل على حماية الحرية الدينية. وتمشياً مع هذه السياسة، اتخذت السلطة التنفيذية الاتحادية عدة إجراءات مؤخراً لحماية الحرية الدينية. وبناء على الأمر التنفيذي الصادر في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أصدر النائب العام مذكرة بشأن حماية الحرية الدينية في القانون الاتحادي توجه جميع الإدارات والوكالات التنفيذية الاتحادية في سعيها لأداء واجباتها بطريقة تتسق مع حماية الحرية الدينية⁽²⁹⁾. وقدمت وزارة العدل أيضاً تقارير موجزة وبيانات بالمصالح في العديد من القضايا لدعم مطالبات الحرية الدينية، وهي ممارسة تمت على مدى السنوات الثلاث الماضية⁽³⁰⁾. وقد أدى التزام وزارة العدل بإنفاذ القوانين الاتحادية المتعلقة بجرائم الكراهية بشكل صارم، بما في ذلك مقاضاة المدعى عليهم الذين خططوا للهجمات على المعابد اليهودية أو نفذوها إلى حماية الزعماء الدينيين ودور العبادة من التهديدات وأفعال العنف التي يرتكبها الأفراد. واتخذت وكالات وإدارات تنفيذية أخرى أيضاً إجراءات لحماية الحرية الدينية. وعملت السلطة التنفيذية الاتحادية على حماية حق الأمريكيين في الإيمان وممارسة شعائرتهم الدينية ولا تزال تحمي هذا الحق⁽³¹⁾. وفي حزيران/يونيه 2020، وقع الرئيس على أمر تنفيذي بشأن النهوض بالحرية الدينية الدولية، لتعزيز الاحترام العالمي لهذا الحق⁽³²⁾. وعلاوة على ذلك، أنشأت الولايات المتحدة أول تحالف دولي من نوعه من أجل الحرية الدينية الذي يروج لهذا الحق الأكثر أهمية من بين جميع الحقوق، وهو يضم أكثر من ثلاثين دولة تعمل على محاربة الاضطهاد الديني في جميع أنحاء العالم⁽³³⁾.

جيم - العدالة الجنائية، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر

عقوبة الإعدام، والسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط، والسجن المؤبد للأحداث دون إمكانية الإفراج المشروط

التوصيات 51 و180 و194 و195-198 و199 و200 و234 و292

26- هناك نقاش قوي في الولايات المتحدة عن الجانب الأخلاقي لعقوبة الإعدام وعدالة عملية إصدار العقوبة. وفي الوقت الراهن، توجد ثماني وعشرون (28) ولاية وحكومة اتحادية تميز عقوبة الإعدام؛ واثنان وعشرون (22) ولاية مع مقاطعة كولومبيا لا تميز هذه العقوبة؛ وقد فرض حكام ثلاث ولايات (3) تميز عقوبة الإعدام وفقاً اختيارياً لتنفيذ أحكام الإعدام.

27- ويحيز القانون الاتحادي فرض عقوبة الإعدام قانوناً فيما يتعلق بجرائم محددة تشمل، في جملة أمور، القتل؛ وجرائم عنف أخرى مختلفة (مثل الإرهاب، أو الاختطاف، أو الحرق العمد، أو سرقة السيارات) إذا أفضت إلى الوفاة، وارتكبت في حالة عقلية يقتضيها القانون؛ والخيانة التي وفقاً للدستور "لا تكون سوى من شن الحرب ضد [الولايات المتحدة]"، أو الوقوف إلى جانب أعدائها ومد يد العون والدعم لهم؛ والتجسس في وقت الحرب أو الذي يفضي إلى مقتل عميل للولايات المتحدة أو إلحاق الضرر بالأسلحة الكبرى أو بالنظم الدفاعية⁽³⁴⁾. وفي الولايات، تُخصص عقوبة الإعدام للقتل أو في بعض الحالات، للتسبب في القتل أثناء ارتكاب جرائم خطيرة أخرى مثل الاختطاف. وفي جميع الحالات، يجب على المحكمة أو هيئة المحلفين أن تعتبر أن ملايسات الجريمة شنيعة للغاية، وأن الإدانات تخضع لمراجعة محكمة الاستئناف على مستويات متعددة. وتنص القوانين الاتحادية وقوانين الولايات على أن يخضع أي حكم بالإعدام، بعد الانتهاء من المراجعة القضائية، وقبل تنفيذ مراجعة السلطة التنفيذية (الرئيس أو الحاكم)⁽³⁵⁾.

28- وفي تموز/يوليه 2019، أوعز النائب العام للمكتب الاتحادي للسجون بتحديد موعد لتنفيذ أحكام الإعدام الخمسة سجناء في جناح المحكوم عليهم بالإعدام على المستوى الاتحادي، أدين كل منهم بقتل أطفال واستنفدوا جميعاً سبل الانتصاف الاستئنافية والانتصاف ما بعد الإدانة. وبعد الانتهاء من الإجراءات القانونية في اللحظة الأخيرة، أُعدم ثلاثة في تموز/يوليه 2020 وهم دانيال لويس لي، وهو من دعاة تفوق البيض، وكان قد قتل أسرة مكونة من ثلاثة أفراد، بمن فيهم فتاة في الثامنة من عمرها؛ وويسلي إيرا بوركي، الذي اغتصب بعنف فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً وقتلها، ثم قام بتقطيع أوصالها، وحرقها وألقى بجثتها في بركة للصرف الصحي؛ وداستن لي هونكن، الذي قتل خمسة أشخاص - رجلان كانا يعتزمان الإدلاء بشهادتهما ضده في قضية اتجار بالمخدرات، وأم وحيدة عاملة مع ابنتها البالغتين من العمر عشر سنوات وست سنوات. ومن المقرر إعدام ليزموند ميتشل في 26 آب/أغسطس 2020، بعد أن حُكم عليه بالإعدام لطعنه حتى الموت جده تبلغ من العمر 63 عاماً وإجبار حفيدتها البالغة من العمر تسع سنوات على الجلوس بجانب جثة جدتها الهامدة وقيادتها لمسافة تتراوح ما بين 30 و40 ميلاً قبل أن يذبح الفتاة، ويحطم جمجمتها بحجارة تزن 20 رطلاً ويقطع بعد ذلك رأسي وأيدي الضحيتين ويدفن الأجزاء المقطعة. ومن المقرر في 28 آب/أغسطس 2020 إعدام كيث دوين نيلسون، الذي اختطف فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات وهي تتربح أمام منزلها، واغتصبها وخنقها بسلك حتى الموت في الغابة خلف إحدى الكنائس.

29- وتميز الحكومة الاتحادية والولايات الثماني والعشرون (28) التي تسمح بعقوبة الإعدام أيضاً، رهناً بقيود صارمة (مثل حكم صادر بالإجماع عن هيئة المحلفين)، فرض عقوبة السجن المؤبد

دون إمكانية الإفراج المشروط. ومن بين الولايات الإثني والعشرين (22) التي لا تسمح بعقوبة الإعدام، تجيز إحدى وعشرون (21) ولاية مع مقاطعة كولومبيا فرض عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط. ولا تسمح ألاسكا لا بعقوبة الإعدام ولا بالسجن المؤبد دون الإفراج المشروط.

30- وقد أصبحت الأحكام الإلزامية بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط للأحداث مخالفة للدستور في الولايات المتحدة منذ صدور قرار المحكمة العليا الأمريكية في عام 2012 في قضية ميلر ضد ألاباما.

31- ولأن الولايات المتحدة جمهورية اتحادية، فإن القرارات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام والأحكام بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط تندرج، في حالة الجرائم الاتحادية، في اختصاص الكونغرس، وفي حالة جميع الجرائم الأخرى، في اختصاص الهيئات التشريعية للولايات أو الشعب نفسه⁽³⁶⁾. وتحتفظ محاكم الولايات والمحاكم الاتحادية بدور نشط في ضمان إتاحة جميع أشكال الحماية الإجرائية اللازمة لمن يدانون بجرائم يُعاقب عليها بالإعدام أو يحكم عليهم بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط⁽³⁷⁾.

التحقيقات، وإصدار الأحكام، والاحتجاز

التوصيات 213 و218 و260 و235 و236 و274 و275 و279 و281

32- تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان أن تعمل أنظمة العدالة بجميع مستوياتها على مستويي الولايات والمستوى الاتحادي بشكل عادل وفعال للجميع. وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، وقّع الرئيس ترامب على ما يسمى بقانون الخطوة الأولى⁽³⁸⁾ ليصبح قانوناً، وهو أهم إجراء اتحادي لإصلاح العدالة الجنائية منذ عدة عقود⁽³⁹⁾. وأشار الرئيس في عام 2019 إلى أن "هذا التشريع قد أصلح قوانين إصدار الأحكام التي أضرت بشكل خاطئ وغير متناسب بمجتمع الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويمنح قانون الخطوة الأولى المجرمين غير العنيفين فرصة العودة إلى المجتمع كمواطنين منتجين ملتزمين بالقانون. والآن، تسير الولايات في جميع أنحاء البلد على منوال قيادتنا"⁽⁴⁰⁾.

33- ويمنح قانون الحقوق المدنية للأشخاص المودعين في المؤسسات وزارة العدل أدوات للتحقيق في أوضاع السجون والأوضاع في المؤسسات العامة الأخرى وتصحيحها حيثما يوجد سبب للاعتقاد باحتمال وجود نمط أو ممارسة لحرمان الأفراد من حقوقهم الدستورية. وعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2019، أعلنت وزارة العدل أنها وجدت سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن الظروف في سجون ألاباما للرجال تنتهك التعديل الثامن للدستور الأميركي لأنها لم توفر ظروفاً آمنة ولا تضمن حماية السجناء من العنف فيما بين السجناء والاعتداء عليهم جنسياً من السجناء الآخرين. وقدمت وزارة العدل إلى ولاية ألاباما إخطاراً خطياً يتضمن الحقائق الداعمة لهذه الظروف المزعومة والحد الأدنى من التدابير العلاجية اللازمة لمعالجتها⁽⁴¹⁾. وفي تموز/يوليه 2020، خلصت وزارة العدل إلى نتائج مماثلة فيما يتعلق بالإفراط في استخدام القوة في سجون ألاباما⁽⁴²⁾.

العنف المسلح

التوصيات 230-233

34- يحمي التعديل الثاني لدستور الولايات المتحدة حق الفرد في امتلاك الأسلحة وحملها، رهنأ ببعض أنواع الخطر التي طال أمدها مثل تلك التي تحظر حيازة المجرمين للأسلحة النارية أو القنود المفروضة على حمل الأسلحة الشديدة الخطورة وغير العادية⁽⁴³⁾. ولذلك فإن لدى الحكومة الاتحادية

وحكومات الولايات والحكومات المحلية كلها قدرات محدودة من حيث كيفية تنظيم الأسلحة النارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحق في امتلاك الأسلحة وحملها منصوص عليه في دساتير أربع وأربعين (44) ولاية، مما قد يحد بدرجة أكبر من الإجراءات الرسمية على مستوى كل ولاية. وفي الوقت الذي تدعم فيها الولايات المتحدة حق الأفراد في حمل الأسلحة النارية بشكل قانوني، فإنها تبذل جهوداً متنوعة لضمان ملاحقة المجرمين، ولا سيما الذين يستخدمون الأسلحة النارية في ارتكاب جرائمهم، ومعاقتهم بعقوبات تتناسب مع جرائمهم.

35- ومنذ عام 2001، نفذت وزارة العدل مشروع الأحياء الآمنة، الذي يجمع بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات التي تخدمها للحد من جرائم العنف وجعل الأحياء أكثر أماناً⁽⁴⁴⁾. وقامت وزارة العدل بتنفيذ مشروع الأحياء الآمنة في عام 2017 كجزء من تركيزها المتجدد على استهداف المجرمين العنيفين، بمن فيهم أولئك الذين يرتكبون العنف المسلح، وتوجيه جميع مكاتب المدعين العامين في الولايات المتحدة إلى العمل في شراكة مع أجهزة إنفاذ القانون على المستويات الاتحادي ومستوى الولايات والمستويين المحلي والقبلي ومع المجتمع المحلي لوضع استراتيجيات فعالة ومحلية للحد من جرائم العنف.

36- وأعلن النائب العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عن إطلاق مشروع "غارديان" (Project Guardian) وهو مبادرة جديدة تهدف إلى الحد من العنف المسلح وتطبيق قوانين الأسلحة النارية الاتحادية في جميع أنحاء البلاد. ويستند تنفيذ مشروع الغارديان إلى خمسة مبادئ وهي (1) تنسيق الملاحقة القضائية، و(2) إنفاذ نظام التحقق من المعلومات الأساسية، و(3) تحسين تبادل المعلومات، و(4) تنسيق الاستجابة لحالات إنكار الصحة العقلية، و(5) تنسيق المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأسلحة النارية⁽⁴⁵⁾.

العنف ضد المرأة

التوصية 255

37- تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على سلامة النساء والفتيات وحمايتهن وتؤيد بقوة تدابير القضاء على العنف ضدهن. وقدمت الولايات المتحدة استراتيجيتها بشأن المرأة والسلام والأمن (WPS Strategy) في حزيران/يونيه 2019⁽⁴⁶⁾. وتستجيب استراتيجية المرأة والسلام والأمن لقانون المرأة والسلام والأمن لعام 2017، الذي وقعه الرئيس ترامب ليصبح قانوناً في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017⁽⁴⁷⁾. وهذا القانون هو أول تشريع من نوعه على الصعيد العالمي، وهو قانون يجعل الولايات المتحدة أول بلد في العالم لديه قانون شامل لمنع العنف ضد المرأة والتخفيف منه والفصل في قضاياها على الصعيد الدولي. وما فتئت الولايات المتحدة تدافع دفاعاً قوياً عن النساء والرجال وأطفالهم، وهي الممول الرئيسي للبرامج، في الداخل والخارج على حد سواء، التي ترمي إلى تحسين صحة وكرامة ورفاه النساء وأطفالهن وأسرهن.

38- ويوفر مكتب وزارة العدل المعني بالعنف ضد المرأة قيادة اتحادية في مجال تنمية القدرات الوطنية للحد من العنف ضد المرأة، وإقامة العدل وتعزيز الخدمات لضحايا العنف العائلي، والعنف في اللقاءات الغرامية، والاعتداء الجنسي، والمطاردة. وفي عام 1994، أقر الكونغرس قانون العنف ضد المرأة اعترافاً بخطورة الجرائم المرتبطة بالعنف العائلي والاعتداء الجنسي والمطاردة. ويتولى مكتب وزارة العدل المعني بالعنف ضد المرأة الذي أنشئ في عام 1995 إدارة المساعدات المالية والتقنية للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد التي تعمل على وضع برامج وسياسات وممارسات تهدف إلى إنهاء العنف العائلي، والعنف في اللقاءات الغرامية، والاعتداء الجنسي، والمطاردة. ويدير المكتب برامج المنح القائمة على

الصيغ والمنح التقديرية، التي أنشئت بموجب قانون العنف ضد المرأة والتشريعات اللاحقة، والتي تدعم الجهود الرامية إلى تقديم الخدمات للضحايا ومساءلة الجناة من خلال تعزيز استجابة مجتمعية منسقة. ويمنح التمويل للحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومات القبلية، والمحاكم، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات المجتمعية، والمدارس الثانوية، ومؤسسات التعليم العالي، والتحالفات على مستوى الولايات والمستوى القبلي. وتستخدم المنح في تهيئة ردود فعالة للتصدي للعنف ضد المرأة من خلال أنشطة تشمل الخدمات المباشرة، والتدخل في الأزمات، وتوفير مسكن انتقالي، والمساعدة القانونية للضحايا، وتحسين المحاكم، والتدريب المقدم إلى موظفي إنفاذ القانون وموظفي المحاكم. ومنذ إنشاء مكتب وزارة العدل المعني بالعنف ضد المرأة، قدم أكثر من 8,1 مليار دولار في شكل منح واتفاقات تعاونية وأطلق نهباً متعدد الأوجه لتنفيذ قانون العنف ضد المرأة. وإن برامج منح مكتب وزارة العدل المعني بالعنف ضد المرأة تعمل من خلال إقامة شراكات على مستوى الولايات، والمستويين المحلي والقبلي بين الشرطة، والمدعين العامين، والقضاة، والمدافعين عن الضحايا، ومقدمي الرعاية الصحية، والزعماء الدينيين، وغيرهم من أجل مساعدة الضحايا بتوفير ما يحتاجونه من حماية وخدمات لمتابعة حياة آمنة وصحية، مع تمكين المجتمعات المحلية في الوقت نفسه من محاسبة الجناة على عنفهم.

39- ويدير مكتب وزارة العدل المعني بالعنف ضد المرأة برنامج المنح للحد من الاعتداء الجنسي، والعنف العائلي، والعنف في اللقاءات الغرامية والمطاردة في الحرم الجامعي، الذي يدعم مؤسسات التعليم العالي في تنفيذ استجابات شاملة، ومنسقة لجرائم العنف في الحرم الجامعي⁽⁴⁸⁾. ويدعم برنامج المنح الاتحادي هذا وضع وتعزيز استراتيجيات فعالة للأمن والتحقيق لمكافحة العنف العائلي، والعنف في اللقاءات الغرامية، والاعتداء الجنسي، والمطاردة في الحرم الجامعي، ووضع خدمات للضحايا وتعزيزها في القضايا التي تنطوي على مثل هذه الجرائم المرتكبة في الحرم الجامعي، وهي تشمل إقامة شراكات مع هيئات العدالة الجنائية المحلية وخدمات الضحايا المجتمعية، وتطوير وتعزيز برامج التثقيف والتوعية الوقائية.

40- وفي عام 2013، أنشأت وزارة الأمن الوطني مجلساً على نطاق الوكالة لمكافحة العنف ضد المرأة من أجل تنسيق جهود الوزارة الرامية إلى وقف الجرائم المرتكبة ضد المرأة وضمان الإدارة الفعالة للقوانين الرامية إلى منع العنف ضد المرأة. وفي عام 2016، وافقت الوزارة على منحة قدرها 9,2 مليون دولار أمريكي من وزارة العدل ووزارة الإسكان والتنمية الحضرية من أجل توفير السكن المستقر لضحايا العنف العائلي المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإطلاق مبادرة البحث والتقييم في عام 2016 لوضع نموذج لمجموعة دعم الأقران.

41- وفي عام 2016، أصدرت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية توجيهات بشأن القوانين المحلية المتعلقة بالإزعاج التي قد تؤدي بموجب أحكام قانون الإسكان العادل إلى التمييز ضد الناجيات من العنف العائلي والأشخاص الآخرين الذين يحتاجون إلى خدمات الطوارئ. وأصدرت الوزارة قواعد نهائية بموجب قانون مكافحة العنف ضد المرأة لعام 2013، وهي تعزز حماية السكن لضحايا العنف العائلي، والعنف في اللقاءات الغرامية، والاعتداء الجنسي، والمطاردة⁽⁴⁹⁾.

الاتجار بالبشر

التوصيات 262 و264-266 و268-273 و328

42- تشارك حكومة الولايات المتحدة بنشاط في أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالجنس والعمالة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للرئيس لرصد

ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ووقع الرئيس ترامب على تسعة نصوص تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر لتصبح قانوناً، بما في ذلك قانون إعادة إقرار حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2017، وقانون فريدريك دوغلاس المتعلق بإعادة إقرار منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا لعام 2018، وقانون السماح للولايات والضححايا بمكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت لعام 2017، وقانون وضع حد للتساهل مع المتجرين بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي لعام 2017.

43- واحتفل الرئيس بالذكري العشرين لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر التاريخي أثناء القمة التي عقدت في البيت الأبيض بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في 31 كانون الثاني/يناير 2020. وخلال هذه القمة، وقع الرئيس على الأمر التنفيذي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر واستغلال الأطفال عبر الإنترنت في الولايات المتحدة، مما يعزز التصدي للاتجار بالبشر على المستوى الاتحادي⁽⁵⁰⁾.

44- وفي السنة المالية 2019، رفعت وزارة العدل 220 دعوى قضائية بشأن الاتجار بالبشر، ووجهت لوائح اتهام إلى 343 شخصاً مشتبه فيهم، وحصلت على إدانات على المستوى الاتحادي ضد 475 شخصاً من المتجرين. وفي السنة المالية 2019، قدم مكتب المساعدة القضائية التابع لمكتب برامج العدل جوائز بقيمة تزيد عن 100 مليون دولار لبرامج الاتجار بالبشر، بما في ذلك البرامج التي توفر مجموعة شاملة من الخدمات المباشرة لضحايا الاتجار بالبشر. وفي السنة المالية 2019، ساعدت برامج مكتب ضحايا الجريمة 8 375 ضحية وقدمت التدريب إلى أكثر من 82 000 مهني لتحديد ومساعدة ضحايا الاتجار بشكل أفضل. وفي السنة المالية 2019، مؤل مكتب ضحايا الجريمة، بالشراكة مع مكتب المساعدة القضائية، ما مجموعه 15 فرقة عمل لنموذج محسن للتعاون في مجال الاتجار بالبشر. وفي السنة المالية 2019، واصلت وزارة العدل الاستثمار في الأبحاث لتطوير معارف وأدوات جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر بفعالية أكبر⁽⁵¹⁾.

45- وحددت المكاتب المعنية بإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك وبإجراء التحقيقات المتصلة بالأمن الوطني التابعة لوزارة الأمن الوطني 428 شخصاً من ضحايا الاتجار بالبشر وساعدتهم وفتحت 1 024 قضية جنائية تتعلق بالاتجار بالبشر في السنة المالية 2019 وأبلغت عن 197 حالة اعتقال جنائي، و1 113 تهمة جنائية موجهة في لوائح اتهام، و691 تهمة جنائية في إدانات على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والمستوى المحلي⁽⁵²⁾. وواصلت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية تمويل منظمة غير حكومية لإدارة خط ساخن وطني للاتجار بالبشر. وفي السنة المالية 2019، تلقى الخط الساخن 136 990 مكالمة ورسائل نصية ورسائل دردشة ونصائح عبر الإنترنت ورسائل بريد إلكتروني، وحدد 11 852 حالة محتملة للاتجار بالبشر، وقدم الموارد والإحالات الخاصة بالرعاية إلى 3 828 ضحية من الضحايا المحتملين⁽⁵³⁾.

46- وتقود وزارة النقل ومكتب الجمارك وحماية الحدود التابع لوزارة الأمن الوطني مبادرة البرق الأزرق (Blue Lightning Initiative)، وهي عنصر من عناصر الحملة الزرقاء التي تنظمها وزارة الأمن الوطني والتي يجري في إطارها تدريب موظفي خطوط الطيران على تحديد المتجرين وضحايا الاتجار بالبشر المحتملين، وإبلاغ أجهزة إنفاذ القانون الاتحادية بشكوكهم. وحتى الآن، جرى تدريب أكثر من 100 000 موظف في قطاع الطيران من خلال مبادرة البرق الأزرق، ولا تزال أجهزة إنفاذ القانون تتلقى معلومات مفيدة في هذا الشأن⁽⁵⁴⁾.

47- وفي السنة المالية 2019، وافق مكتب خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية التابع لوزارة الأمن الوطني على 500 طلب للحصول على وضع غير المهاجرين لضحايا أشكال شديدة من الاتجار بالبشر، ووافق على 491 طلباً لأفراد أسرهم المؤهلين.

48- وفي السنتين الماليتين 2018 و2019، قامت مراكز تدريب موظفي إنفاذ القانون الاتحاديين/وزارة الأمن الوطني بتدريب أكثر من 5 500 موظف من موظفي إنفاذ القانون الاتحاديين من خلال برامجها التدريبية الأساسية في مجال مؤشرات الاتجار بالبشر⁽⁵⁵⁾. وقد وضعت مراكز تدريب موظفي إنفاذ القانون الاتحاديين برنامجاً تمهيدياً للتدريب على التوعية بالاتجار بالبشر مدته يوم واحد لصالح وكالات إنفاذ القانون الاتحادية، ووكالات الولايات، والوكالات المحلية، والقبلية، بهدف غرس الوعي بمؤشرات الاتجار بالبشر لصالح الأوساط الأوسع نطاقاً المعنية بإنفاذ القانون⁽⁵⁶⁾.

49- وقدم مكتب الشؤون الهندية التابع لوزارة الداخلية خدمات خاصة بالضحايا إلى 13 قبيلة في مجال الكشف عن الاتجار بالبشر في مناطق الهنود والتصدي له. ومولت وزارة العمل عدة مشاريع لمكافحة العمل القسري، بما في ذلك مشروع بقيمة 2 مليون دولار أمريكي مدته أربع سنوات، لمكافحة العمل القسري والاتجار بالبشر في سلسلة توريد الكاكاو وقطاعات أخرى في غانا، ومشروع جديد بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي مدته أربع سنوات لمكافحة العمل القسري والاتجار بالبشر على سفن الصيد في إندونيسيا والفلبين. وأصدرت وزارة العمل أيضاً سلسلة الامتثال: أدوات العمل للامتثال العمالي في سلاسل التوريد العالمية، وهو تطبيق للهاتف المحمول والويب يوفر للشركات والمجموعات الصناعية إرشادات عملية حول كيفية تحديد مخاطر العمل القسري في سلاسل التوريد الخاصة بها، والتخفيف من الانتهاكات أو تيسير إيجاد حل لها⁽⁵⁷⁾. والشركات التي تطبق أنظمة الامتثال أقل عرضة لخطر استيراد السلع المصنعة باستخدام العمل القسري وبما يخالف القانون الأمريكي.

50- وأصدر مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص التابع لوزارة الخارجية الأمريكية آخر تقرير عن الاتجار بالأشخاص في حزيران/يونيه 2020، وفي هذا التقرير، تجرى الولايات المتحدة تقييماً شاملاً لما تقوم به الحكومات في جميع أنحاء العالم لمكافحة هذه الجريمة⁽⁵⁸⁾. وتقرير الاتجار بالبشر هو أداة لا تقدر بثمن تستخدمها الولايات المتحدة لتسليح أنفسنا بمصدر لأحدث المعلومات ولتوجيه أعمالنا على الصعيدين المحلي والخارجي.

التثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية في مجال حقوق الإنسان

التوصيتان 73 و74

51- يتجلى احترام حقوق الإنسان في الدستور والقوانين والأنظمة والسياسات. وتقدم مدارس كثيرة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولدى بعضها مراكز تركز على دراسة حقوق الإنسان. ولدى المنظمات المهنية وغيرها برامج تثقيفية. ويتلقى موظفو إنفاذ القانون ومراقبة الهجرة تدريباً على حظر التمييز غير القانوني والتنميط العنصري والعنقي. وفي عام 2019، استضافت شعبة الحقوق المدنية في وزارة العدل ومكتب النائب العام في الولايات المتحدة مائدة مستديرة حول التحرش الجنسي في قطاع الإسكان، في الوقت الذي تعمل فيه دائرة العلاقات المجتمعية في وزارة العدل مع المجتمعات المحلية لمعالجة النزاعات المتعلقة بالتمييز والمسائل المماثلة.

دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتدابير ذات الصلة؛ وقضايا الشعوب الأصلية والبيئة

قضايا الشعوب الأصلية والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية

التوصيات 322 و323 و324 و326 و256 و257

52- أفراد مجتمعات السكان الأصليين الذين يولدون أو يتجنسون في الولايات المتحدة هم مواطنون أمريكيون وسكان الولاية التي يعيشون فيها. أما أولئك الذين هم أيضاً أفراد في القبائل أو القرى المعترف بها بموجب القانون الاتحادي أو قانون الولايات⁽⁵⁹⁾، فلديهم حقوق إضافية تحدها تلك القوانين وقوانين مجتمعاتهم المحلية.

53- وتحمل الحكومة الأميركية المسؤولية الرئيسية عن إدارة البرامج الاجتماعية التي توفر مجموعة متنوعة من خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية⁽⁶⁰⁾.

54- وتدعو القوانين والسياسات على المستويين الاتحادي ومستوى الولايات إلى التشاور مع القبائل بشأن العديد من القضايا، وتعقد مشاورات متعددة مع زعماء القبائل كل عام بشأن الأنشطة والسياسات التي تؤثر على القبائل أو الأراضي القبلية.

55- وتعمل الحكومة الأميركية بشكل دؤوب لإنهاء العنف الذي يؤثر بشكل غير متناسب على مجتمعات هنود أمريكا وسكان ألاسكا الأصليين. وفي 3 أيار/مايو 2019، أصدر الرئيس ترامب بياناً أعلن فيه يوم 3 أيار/مايو يوماً للتوعية بشأن هنود أمريكا وسكان ألاسكا الأصليين المفقودين والقتلى، وأعلن أن الوكالات الاتحادية تضاعف جهودها للتصدي لجرائم العنف في أراضي الهنود⁽⁶¹⁾. ويشمل هذا العمل تحسين السلامة العامة، وتوسيع نطاق فرص التمويل والتدريب المتاحة لموظفي إنفاذ القانون في مناطق الهنود، وتحسين تزويد أجهزة إنفاذ القانون بالأدوات اللازمة، مثل الوصول إلى قواعد البيانات.

56- وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقع الرئيس أمراً تنفيذياً بإنشاء فرقة العمل المعنية بهنود أمريكا وسكان ألاسكا الأصليين المفقودين والقتلى⁽⁶²⁾. وهذا الأمر هو تنويج للعديد من المناقشات التي استمع فيها المسؤولون الاتحاديون مباشرة إلى ممثلي أرض الهنود. ويشترك النائب العام بار ووزير الداخلية برنهارت في رئاسة فرقة العمل، ويضم أعضاؤها مدير مكتب التحقيقات الفدرالي، ومساعد وزير الشؤون الهندية بوزارة العدل، ومدير مكتب وزارة العدل المعني بالعنف ضد المرأة، ومدير مكتب خدمات العدالة في الوزارة، ورئيس اللجنة الفرعية لقضايا الأمريكيين الأصليين التابعة للجنة الاستشارية للنائب العام، ومفوض إدارة شؤون الأمريكيين الأصليين في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية.

57- وتشاور الحكومة الاتحادية في هذا العمل كله مع القبائل عدة مرات في العام بشأن الإجراءات والسياسات التي تؤثر على القبائل أو الأراضي القبلية.

انعدام المأوى

التوصية 310

58- أدى النظام الاقتصادي الأمريكي الذي يقوم على أساس تمتع الأشخاص بالحرية والأسواق الحرة إلى انتشار الملايين من الناس من براثن الفقر، وكان نموذجاً للدول الأخرى. وأولئك الذين يعانون من الفقر وغيره من المشاكل العقلية والسلوكية والصحية التي تجعلهم يصبحون بلا مأوى لديهم إمكانية

الوصول إلى مجموعة واسعة من البرامج الاجتماعية التي ترعاها الأسر والمجتمعات والشركات والمنظمات غير الربحية، بما في ذلك المنظمات الدينية، والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية. وعملت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية ووزارة التعليم ووزارة شؤون المحاربين القدامى وغيرها من الوكالات الأعضاء في المجلس المشترك بين الوكالات الأمريكية المعني بالتشرد بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية للتخفيف من المشاكل الشخصية والاجتماعية التي تؤدي إلى التشرد. وفي نيسان/أبريل 2020، أطلق المجلس المشترك بين الوكالات الأمريكية المعني بالتشرد والوكالات الشريكة عملية لوضع خطة استراتيجية اتحادية شاملة محدثة لمنع التشرد ووضع حد له باستخدام مدخلات واسعة النطاق من أصحاب المصلحة ومقدمي الخدمات المباشرين.

59- وزادت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية من خلال المسابقات التي نظمتها في عام 2019 لبرنامج الرعاية المستمر⁽⁶³⁾، من تدابير المرونة المحلية وعملت على تعزيز قدرة مقدمي الخدمات على مساعدة مجموعاتنا السكانية المشردة الضعيفة بشكل أفضل. ولزيادة الاعتماد على الذات بين السكان المشردين، أتاحت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية تدابير مرونة جديدة للمستفيدين من المعونة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات المشاركة في الخدمات مثل التدريب على العمل، ورعاية الصحة العقلية، وعلاج تعاطي المخدرات بعد حصول الشخص المعني على المسكن بشكل ثابت⁽⁶⁴⁾.

60- وتشير تقديرات وزارة الإسكان والتنمية الحضرية إلى أن التشرد في جميع أنحاء الولايات المتحدة قد انخفض بنسبة 11 في المائة في المائة منذ عام 2010. ويمثل التشرد بين المحاربين القدامى نصف ما أُبلغ عنه في عام 2010⁽⁶⁵⁾.

61- ودعم المجلس الاتحادي المشترك بين الوكالات المعني بمنع الجريمة وإعادة الإدماج، الذي تقوده وزارة العدل، الجهود الرامية إلى الحد من العودة إلى الإجرام وإعداد الأفراد لإعادة إدماجهم في المجتمع بنجاح⁽⁶⁶⁾. وأصدر المجلس المشترك بين الوكالات الأمريكية المعني بالتشرد أيضاً توجيهات لمقدمي خدمات إعادة الإدماج، والإصلاحات، وحكومات الولايات والحكومات المحلية بشأن إزالة الحواجز التي تعترض سبيل السكن والخدمات المتاحة للأفراد الذين لديهم سجلات جنائية والذين أصبحوا بلا مأوى⁽⁶⁷⁾.

الرعاية الصحية والتعليم

التوصيات 124 و 265 و 309 و 311-317 و 319 و 327

62- هناك نقاش كبير في الولايات المتحدة حول أفضل السبل الكفيلة بجعل الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة متاحة للجميع. ويسعى برنامج الإعانة الإجمالية لخدمات صحة الأم والطفل، "الباب الخامس"، الذي ترعاه وزارة الصحة والخدمات الإنسانية إلى تحسين نتائج صحة الأم، بما في ذلك معدلات الاعتلال الشديد ووفيات الأمهات⁽⁶⁸⁾. ويمكن للجمهور الاطلاع على بيانات مقياس الأداء على المستوى الوطني ومستوى الولايات على الموقع الشبكي لنظام المعلومات "الباب الخامس". وفي عام 2019، منحت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية 351 مليون دولار لدعم الأسر من خلال برنامج الزيارات المنزلية للأمهات والرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة الذي يخدم الأسر التي تعيش فيما يقرب من ثلث المقاطعات في الولايات المتحدة⁽⁶⁹⁾. ويمكن للولايات والأقاليم أن تُصمّم هذا البرنامج بحيث يناسب الاحتياجات المحددة لمجتمعاتها المحلية، مع توجيه الخدمات إلى المجتمعات التي تزداد فيها عوامل الخطر، مثل حدوث الولادات المبكرة، وانخفاض وزن الرضع عند الولادة، ووفيات

الرضع. وقد بيّن تقييم متعدد الجوانب للبرنامج أن خدمات الزيارة المنزلية تؤدي إلى آثار إيجابية على الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن زيارة المنزل قد تحسن صحة الأم. وتدعم وزارة الصحة والخدمات الإنسانية أيضاً منح إنشاء برنامج الزيارات المنزلية إلى الأمهات والرضع والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المجتمعات القبلية⁽⁷⁰⁾. ولا تزال عمليات التقييم جارية وسيعلن قريباً عن تاريخ إطلاق البرنامج.

63- ويأذن قانون الوقاية من وفيات الأمومة لعام 2018⁽⁷¹⁾. بمبادرة الأمومة الآمنة ويُعدّلها ويوسع نطاقها في إطار مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها التابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية، بما في ذلك الإذن بتقديم الدعم للجان مراجعة وفيات الأمومة على مستوى الولايات والمستوى القبلي، ويقضي بأن توفر الوزارة المنح للولايات من أجل تحسين تتبع ودراسة مشكلة وفيات الأمومة؛ وتشكيل لجان لاستعراض وفيات الأمومة؛ والتأكد من أن لدى إدارات الصحة في الولاية خططاً لتنفيذ مقدمي الرعاية الصحية بشأن النتائج التي تتوصل إليها لجان الاستعراض. وتقوم مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها الآن بتمويل 25 ولاية لاستعراض وفيات الأمومة في الولايات المتحدة⁽⁷²⁾.

64- ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتكافؤ الفرص في التعليم، وهي تعمل مع الولايات والمجتمعات المحلية لمساعدة الطلاب على تحقيق النجاح الدراسي والمهني. وفي عام 2015، سن الكونغرس قانون نجاح كل طالب، وهو قانون راجع وأعاد إقرار قانون التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية⁽⁷³⁾. ويشمل دعم القانون الولايات والمجتمعات المحلية الاستثمار في برامج محلية مبتكرة وقائمة على الأدلة؛ وتوفير وسائل التدخل والدعم للمدارس والطلاب الذين هم في أمس الحاجة إليها؛ والحفاظ على وسائل حماية الطلاب المحرومين اقتصادياً والأطفال ذوي الإعاقة ومتعلمي اللغة الإنجليزية وغيرهم من الطلاب الضعفاء⁽⁷⁴⁾. ووفقاً للالتزام بالمساواة في الحصول على التعليم، من غير القانوني حرمان أطفال المدارس الابتدائية والثانوية في الولايات المتحدة من التعليم على أساس وضع الهجرة الفعلي أو المتصور⁽⁷⁵⁾.

65- وينظم قانون الولايات العقوبة البدنية. وفي عام 2019، أصدرت وزارة التعليم دليلاً بشأن موارد البيئة المدرسية للآباء والمعلمين بغية توفير أداة أوسع لمساعدة الآباء والمربين على تهيئة بيئات تعلم آمنة وإيجابية في المدرسة والحفاظ عليها⁽⁷⁶⁾. ولدى وزارة التعليم أيضاً مركزان يقدمان المساعدة المجانية والموارد المتعلقة بالبيئة المدرسية للولايات، والمناطق التعليمية، والمدارس، ومؤسسات التعليم العالي، والمجتمعات المحلية وهما (1) المركز الوطني لبيئات التعلم الآمنة والداعمة، و(2) مركز المساعدة التقنية بشأن التدخلات السلوكية الإيجابية والدعم.

المرأة والصحة

التوصيتان 100 و164

66- تلتزم حكومة الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مانح ثنائي في العالم لبرامج الصحة حول العالم، بدعم البرامج الصحية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الخدمات المنقذة للأرواح ومساعدة النساء والأطفال على الازدهار، لا سيما في البلدان التي تكون فيها الحاجة إلى مثل هذه الرعاية أكبر. ولا تزال الولايات المتحدة عازمة على التزامها بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتوفير الموارد والدعم للناجين لمعالجة الصدمات وحالات الوصم التي يتعرضون لها كخطوة نحو شفاء المتضررين، فضلاً عن إصلاح مجتمعاتهم. وكما أشارت الولايات المتحدة في مناسبات عديدة، لا يوجد حق إنساني دولي في الإجهاض، سواء كان ذلك تحت هذا الاسم أو تحت مصطلحات أخرى مثل "الصحة

الجنسية والإنجابية". وعلى العكس من ذلك، كما قال الرئيس ترامب، "تؤكد أمتنا مجدداً بفخر وبقوة التزامنا بحماية هبة الحياة الثمينة في كل مرحلة، بدءاً من الحمل وحتى الموت الطبيعي"⁽⁷⁷⁾. وتؤمن الولايات المتحدة بحق الدول السيادي في وضع قوانينها الخاصة لحماية الأجنة، وترفض أي تفسير لحقوق الإنسان الدولية من شأنه أن يطلب من أي دولة أن تتيح إمكانية الإجهاض⁽⁷⁸⁾. وكما قال الرئيس ترامب: "إن لكل شخص - سواء كان مولوداً أم لم يولد بعد، أو فقيراً، أو منكوباً، أو ذا إعاقة، أو عاجزاً، أو مسناً - قيمة متأصلة"⁽⁷⁹⁾.

المساواة بين الجنسين في مكان العمل

التوصيات 112 و114 و115 و116 و117

67- تشجع الولايات المتحدة على اتباع نهج غير تمييزي وشامل ومتكامل في العمل يضمن معاملة جميع النساء والرجال بكرامة إنسانية. وتتمثل سياسة الولايات المتحدة في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ احترام الكرامة المتأصلة للمرأة والرجل على حد سواء، والنهوض بمساواة المرأة، وتعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

68- والتمييز في الأجور على أساس الجنس غير قانوني بموجب قانون المساواة في الأجور لعام 1963، U.S.C 29، المادة 206(د)، والباب السابع من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، بصيغته المعدلة⁽⁸⁰⁾. وتحدد استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة بوضوح مساواة المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أمننا القومي وأولوية بالنسبة للولايات المتحدة. ونرى أن الاستثمار في تمكين المرأة اقتصادياً له تأثير تنابعي على النساء والرجال والأسر والمجتمعات المحلية، وهو عنصر رئيسي في نهجنا تجاه الأمن القومي⁽⁸¹⁾.

69- ويجيز القانون الأمريكي لأصحاب العمل في القطاع الخاص، منح إجازة أمومة مدفوعة الأجر ولكنه لا يشترط ذلك. ويحول قانون الإجازة الأسرية والمرضية⁽⁸²⁾ الموظفين المؤهلين الحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة 12 أسبوع عمل في السنة الواحدة مع الحماية الوظيفية من أجل ولادة طفل ورعاية المواليد أو الأطفال المتبنين/الأطفال المكفولين⁽⁸³⁾. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقّع الرئيس ترامب قانون الإجازة المدفوعة الأجر للموظفين على المستوى الاتحادي ليصبح قانوناً، وهو ينص على منح 12 أسبوعاً من إجازة الأبوين المدفوعة الأجر لأكثر من مليوني موظف مدني اتحادي⁽⁸⁴⁾. وسيطبق القانون الجديد على إجازات الولادات أو حالات التبني/الكفالة التي تحدث اعتباراً من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أو بعد ذلك.

تدابير حماية العمال المهاجرين

التوصيات 263 و331-333 و338

70- يتمتع عمال الزراعة الأجانب في الولايات المتحدة بالحماية بموجب قانون حماية العمال الزراعيين المهاجرين والموسميين لعام 1983⁽⁸⁵⁾. ويقتضي هذا القانون من أرباب العمل الإفصاح عن شروط التوظيف أو إتاحتها عند الطلب، والامتنال لتلك الشروط، والتأكد من أن عقود العمل الزراعية مسجلة ومرخصة لدى وزارة العمل، ودفع الأجور لكل عامل عند استحقاقها، وموافاة العمال ببيانات الدخل والاقتطاعات المفصلة، والإعلان عن قوانين حماية العمال في موقع العمل. ويشترط القانون أيضاً أن يستوفي السكن والنقل المعايير الاتحادية و/أو معايير الولايات⁽⁸⁶⁾. ومنذ عام 1966، يخضع

معظم العمال وأرباب العمل في القطاع الزراعي أيضاً لأحكام الحد الأدنى للأجور وحفظ السجلات من قانون معايير العمل العادلة، ولكنهم لا يخضعون لأحكام أجور العمل الإضافي⁽⁸⁷⁾.

حماية البيئة

التوصيات 341-343

71- لدى الولايات المتحدة وكل ولاية من الولايات الخمسين سياسات قوية تحكم حماية البيئة. وتُنشئ القوانين الاتحادية وقوانين الولايات آليات إنفاذ حكومية وخاصة على السواء، وتتاح سبل انتصاف كبيرة ضد أولئك الذين ينتهكونها. وتتبع الولايات المتحدة نمجاً يوازن بين أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة⁽⁸⁸⁾، وستظل رائدة عالمياً في الحد من التلوث التقليدي، فضلاً عن غازات الدفيئة، مع استمرارها في توسيع نطاق اقتصاد البلد.

هاء- الأمن القومي والمسائل الأخرى

المهاجرون المحتجزون

التوصيات 252-254 و306 و329 و330 و332 و333 و338-340

72- تستند حكومة الولايات المتحدة إلى مجموعة واسعة من الموارد للحفاظ على سلامة الأطفال الأجانب. ولدى إيداع الأطفال الأجانب في عهدة الحكومة، تكفل معاملتهم بطريقة سليمة وكريمة، وأمنة. وبموجب قانون إعادة إقرار حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2008، يُنقل الأطفال الأجانب غير المصحوبين عموماً من عهدة وزارة الأمن الوطني إلى وزارة الصحة والخدمات الإنسانية.

73- وقد شهدت السنوات الأخيرة أزمة إنسانية وأمنية ناجمة عن زيادة هائلة في عدد الأجانب الذين يصادف وجودهم على طول حدود الولايات المتحدة مع المكسيك أو بالقرب منها، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين. وتأتي الأغلبية من غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، حيث يعتبر سوء الظروف الاقتصادية وارتفاع مستويات العنف المعتم "عاملين حافزين" مهمين لكنهما لا يشكلان سبباً من أسباب اللجوء أو الحماية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو بموجب القوانين الأمريكية التي تنفذها. وفي الوقت نفسه، تسهم بعض القوانين والأحكام القضائية والسياسات في الولايات المتحدة - بما في ذلك قانون إعادة إقرار حماية ضحايا الاتجار بالبشر في "عوامل الجذب".

74- ونتيجة للأزمة، أحالت وزارة الأمن الوطني منذ عام 2012 عدداً متزايداً من الأطفال الأجانب غير المصحوبين إلى وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. ومنذ السنة المالية 2012، ففز هذا العدد بشكل كبير، حيث بلغ عدد الإحالات 13 625 إحالة في السنة المالية 2012، و24 668 إحالة في السنة المالية 2013، و57 496 إحالة في السنة المالية 2014، و33 726 إحالة في السنة المالية 2015، و59 170 إحالة في السنة المالية 2016، و40 810 إحالات في السنة المالية 2017، و49 100 إحالة في السنة المالية 2018 و52 000 إحالة في السنة المالية 2019.

75- ولمعالجة هذه الأزمة، اعتمدت الولايات المتحدة في 1 تموز/يوليه 2019 قانون المخصصات الإضافية في حالات الطوارئ للمساعدة الإنسانية والأمن على الحدود الجنوبية⁽⁸⁹⁾، الذي يوفر مبلغاً إضافياً قدره 4,5 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل إضافي في حالات الطوارئ للمساعدة الإنسانية

والأمن على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الإدارة الأمريكية إلى إجراء تغييرات تشريعية لمعالجة عوامل الجذب وإلى ممارسة السلطات القانونية المتاحة حالياً للحد منها⁽⁹⁰⁾.

خليج غوانتانامو

التوصيات 239 و240 و242 و244 و246 و249 و251

76- يتطلب الأمر التنفيذي 823 الصادر في 18 كانون الثاني/يناير 2018، بشأن حماية أمريكا من خلال الاحتجاز القانوني للإرهابيين، استمرار عمليات الاحتجاز في القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو بما يتفق مع جميع القوانين الأمريكية والدولية المنطبقة. ولا تعترم الولايات المتحدة إغلاق مراكز الاعتقال في خليج غوانتانامو.

77- ويحتجز حالياً، 40 شخصاً في مرافق الاحتجاز الأمريكية في خليج غوانتانامو. ومنذ عام 2015، نقل 68 شخصاً من خليج غوانتانامو إلى بلدان أخرى، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، والجبل الأسود، والسنغال، وصربيا، وعمان، وغانا، وكابو فيردي، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.

78- ويودع المحتجزون في غوانتانامو ويعاملون معاملة إنسانية وفقاً للقانون الساري. وتمثل عمليات الاحتجاز العسكرية الأمريكية كلها، بما فيها تلك التي تجري في خليج غوانتانامو، لجميع القوانين الدولية والمحلية السارية، وتحمل الولايات المتحدة بجدية كبيرة مسؤوليتها عن توفير الرعاية الآمنة والإنسانية للمحتجزين في خليج غوانتانامو.

التعذيب

التوصيات 203 و210 و211 و212 و217 و247 و248 و283 و284 و286 و288 و290

79- تحظر القوانين الاتحادية وقوانين الولايات التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وما يتصل بذلك من سوء سلوك. ويحظر التعديل الثامن للدستور الأمريكي العقوبة القاسية وغير العادية المنزلة على الأفراد المدانين بارتكاب جرائم. ويستجيب مفهوم العقوبة القاسية وغير العادية لتحديد يستند إلى الوقائع وقد يشمل العقوبات الهمجية واللا إنسانية، والعقوبات التي لا تحترم الكرامة الإنسانية، والعقوبات التي تنطوي على معاناة جسدية، بما في ذلك التعذيب⁽⁹¹⁾. وتحظر الأحكام المتعلقة بمراجعة الأصول القانونية الواردة في التعديلات الخامس والرابع عشر، في جملة أمور، أي إجراء حكومي "يهز الضمير"، بما في ذلك أعمال التعذيب والمعاملة القاسية⁽⁹²⁾، فضلاً عن معاقبة الأشخاص دون سابق إدانة وفقاً للمعايير المناسبة. ويشمل ذلك أيضاً الاستخدام المتعمد للقوة غير المعقولة موضوعياً ضد المحتجزين الذين ينتظرون محاكمتهم⁽⁹³⁾. ويطبق التعديل الرابع عشر كلا التعديلات على سلوك الموظفين الحكوميين⁽⁹⁴⁾.

80- وسنت الولايات المتحدة بالتزامن مع دخول اتفاقية مناهضة التعذيب حيز النفاذ، قانون تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، 18 U.S.C، المادة 2340 ألف، الذي يساعد على الوفاء بالتزامات الولايات المتحدة بموجب المادة 5 من اتفاقية مناهضة التعذيب. ووفقاً لما تنص عليه أحكام القانون، يمكن أن يخضع كل من يرتكب التعذيب أو يحاول أو يتآمر لارتكابه خارج الولايات المتحدة (على النحو المحدد في الأحكام ذات الصلة) للملاحقة الجنائية الاتحادية إذا كان الجاني المزعوم من رعايا الولايات المتحدة أو إذا كان موجوداً في الولايات المتحدة، بغض النظر عن جنسية الضحية أو الجاني المزعوم.

81- وفي سياق اللجان العسكرية التي يقف أمامها المحاربون الأعداء الأجانب غير المتمتعين بامتيازات، يقنن قانون اللجان العسكرية لعام 2009، في جملة أمور، جرائم التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية باعتبارها جرائم يمكن أن تنظر فيها لجنة عسكرية⁽⁹⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون في إجراءات اللجنة العسكرية قبول أي إفادة يتم الحصول عليها باستخدام التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كدليل على تقديم الإفادة، على النحو المحدد في قانون معاملة المحتجزين لعام 2005، باستثناء ما يستخدم ضد شخص متهم بممارسة التعذيب أو سوء المعاملة⁽⁹⁶⁾. وهذا الحظر مُدرج أيضاً في القاعدة 304(أ)(1) من قواعد الإثبات الخاصة باللجنة العسكرية.

82- وتمشياً مع الالتزامات الدولية والقانون المحلي، أجرت الولايات المتحدة، وستواصل، إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في ادعاءات ذات مصداقية بوقوع تعذيب، ومقاضاة الأشخاص عند الاقتضاء.

الخصوصية

التوصيات 293 و 294 و 295 و 296-299 و 304 و 305 و 307

83- تقوم الولايات المتحدة بجمع المعلومات وتخزينها واستخدامها وتوزيعها وفقاً لدستور الولايات المتحدة والقوانين واللوائح والسياسات الأمريكية المتوافقة مع الالتزامات الدولية السارية. وينص توجيه السياسة العامة الرئاسية رقم 28، الذي ينطبق على الأنشطة الاستخباراتية بشأن الإشارات، على أنه ينبغي معاملة جميع الأشخاص بكرامة واحترام، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم، وأن لدى جميع الأفراد مصلحة مشروعة في الحفاظ على السرية عند التعامل مع بياناتهم الشخصية⁽⁹⁷⁾. ولدى الولايات المتحدة مستويات متعددة من الرقابة، بدءاً من الموظفين المعنيين بحماية خصوصية الأفراد المدعجين في عمليات الوكالات، إلى لجان الكونغرس، ومكاتب التفتيش العامة، ووكالات الرقابة المستقلة، مثل مجلس الرقابة على الخصوصية والحريات المدنية. وهذا المجلس هو وكالة مستقلة داخل السلطة التنفيذية أنشئ وفقاً لتوصيات تنفيذ قانون اللجان 11/9 لعام 2007 لضمان تحقيق التوازن بين جهود الحكومة الاتحادية لمنع الإرهاب وضرورة حماية الخصوصية والحريات المدنية⁽⁹⁸⁾.

84- ونظام الرقابة على الاستخبارات الأجنبية لدينا قوي وشفاف، ويشمل الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتُجرى أنشطة الاستخبارات الأجنبية التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة وفقاً للسند القانوني الساري⁽⁹⁹⁾.

85- وفي كانون الثاني/يناير 2017، أصدر مكتب الخصوصية والحريات المدنية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية المبادئ التوجيهية المنقحة للمدعي العام بشأن المرسوم رقم 12333 التي وضعت لضمان استمرار وكالة الاستخبارات المركزية في معالجة المعلومات بشكل مناسب في العصر الرقمي⁽¹⁰⁰⁾. وكان الغرض من مراجعتها هو التأكد من أن المبادئ التوجيهية أدرجت على النحو الواجب حماية الخصوصية والحريات المدنية في تنفيذ أنشطة الاستخبارات المأذون بها لوكالة الاستخبارات المركزية، مع إدخال تحسينات شملت حماية المعلومات غير المصنفة بعد، والقيود المفروضة على الاستفسارات، والمتطلبات الاستثنائية لمعالجة الاتصالات الإلكترونية وغيرها من المعلومات الحساسة المماثلة، وتدابير الامتثال والرقابة. ويجري مكتب الخصوصية والحريات المدنية مراجعات لضمان الامتثال لقانون الخصوصية والمتطلبات الأخرى المتعلقة بحماية المعلومات الشخصية من استخدامها أو الحصول عليها أو الكشف عنها على نحو غير مصرح به. ويمكن تقديم شكاوى بشأن الانتهاكات المزعومة للحريات المدنية في إدارة برامج وعمليات وكالة الاستخبارات المركزية⁽¹⁰¹⁾.

86- وتعالج قضايا الخصوصية والحرية الرقمية التي يثيرها سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل غوغل وفيسبوك، من خلال الأنظمة القانونية والتنظيمية في الولايات المتحدة، بما في ذلك وزارة العدل، ولجنة التجارة الاتحادية، والمدعين العامين في الولايات، والدعاوى القضائية الخاصة. وقد سنت بعض الولايات أو تنظر في سن قوانين حرمة الحياة الخاصة، وتقدم لجنة التجارة الاتحادية تحديثات سنوية عن عملها المتعلق بالخصوصية وأمن البيانات فيما يتعلق بالجهات الفاعلة غير الحكومية⁽¹⁰²⁾.

العنف الجنسي في الجيش

التوصيتان 258 و289

87- تلتزم الولايات المتحدة بمنع العنف الجنسي، وهي تصدر تقريراً سنوياً يقدم معلومات مستكملة عن البرامج والجهود التي تبذلها وزارة الدفاع لمكافحة العنف الجنسي في الجيش. وتركز برامج وزارة الدفاع على منع الاعتداء الجنسي، والنهوض بالدعوة والمساعدة، والتصدي للانتقام المتصل بالاعتداء الجنسي⁽¹⁰³⁾.

88- وتظهر تقديرات التقرير السنوي لوزارة الدفاع للعام المالي 2018 بشأن الاعتداء الجنسي في الجيش⁽¹⁰⁴⁾، الصادر في نيسان/أبريل 2019، أن 20 500 فرد من الأفراد العسكريين⁽¹⁰⁵⁾، تعرضوا لشكل من أشكال الاعتداء الجنسي في عام 2018. وعلى مدى العقد الماضي، تضاعفت معدلات الإبلاغ أربع مرات، مما سمح للوزارة بإحالة نسبة أكبر من الأفراد العسكريين الضحايا إلى خدمات الرعاية والتأهيل.

89- وأنشأت وزارة الدفاع في نيسان/أبريل 2019، فرقة العمل المعنية بالمساءلة والتحقيق في الاعتداء الجنسي لتحديد الإجراءات الفورية والهامة وتقييمها والتوصية بها من أجل زيادة تحسين عملية المساءلة وضممان مراعاة الأصول القانونية لكل من الضحايا والمتهمين. وأصدرت فرقة العمل مجموعة شاملة من التوصيات الأولى من نوعها لمساعدة القادة العسكريين، وزيادة تعزيز دعم الضحايا، وضممان تقديم الدعم العادل والمنصف للمتهمين⁽¹⁰⁶⁾.

90- وللمضي في معالجة هذه المسألة، أصدرت وزارة الدفاع خطة عمل للوقاية في نيسان/أبريل 2019، توفر نهجاً منسقاً لتحقيق الحد الأمثل من نظام الوقاية في الوزارة من خلال بذل جهود موجهة نحو الأفراد الأصغر سناً في الجيش وغيرهم من الأفراد الأكثر عرضة لخطر الإيذاء⁽¹⁰⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم وزارة الدفاع بتدريب المشرفين على الجنود الجدد لضممان زيادة تعزيز السلوك المحترم في مكان العمل. ويلتزم وزير الدفاع بتحقيق العدالة لضحايا الاعتداء الجنسي وهو يبذل كل ما في وسعه في إطار صلاحياته للقضاء على التحرش والاعتداء الجنسيين في الجيش. ولذلك، أوعز الوزير إلى وزارته بتنفيذ توصيات تقرير فرقة العمل المعنية بالمساءلة والتحقيق في الاعتداءات الجنسية، ووضع أدوات تقييم جديدة، وإطلاق برنامج جديد للقبض على المجرمين المعادين، وتنفيذ خطة العمل للوقاية من الاعتداء الجنسي التي وضعتها وزارة الدفاع⁽¹⁰⁸⁾.

سياسات الهجرة ومعاملة البالغين والأطفال المهاجرين

التوصيات 252-254 و306 و329 و330 و332 و333 و339 و340

91- تمارس الولايات المتحدة، وفقاً لقوانينها وسياساتها والتزاماتها الدولية، حقها السيادي في احتجاز الأجانب الذين ينتهكون قوانينها، أو يشكلون خطراً على المجتمع، أو الذين يخشى فرارهم بغية حماية السلامة العامة وضممان امتثالهم لإجراءات الهجرة الخاصة بها. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان

إنفاذ قانون الهجرة في وزارة الأمن الوطني على عاتق المكتب المعني بإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك ومكتب الجمارك وحماية الحدود ومكتب خدمات المواطنة والهجرة في الولايات المتحدة. ويطبق مكتب الجمارك وحماية الحدود قوانين الهجرة في موانئ الدخول وفيما بينها، ويتولى المكتب المعني بإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك مسؤولية إنفاذ القوانين على المستوى الداخلي وعمليات الاحتجاز والإبعاد، ويفصل مكتب خدمات المواطنة والهجرة في الولايات المتحدة في الطلبات والالتماسات المتعلقة باستحقاقات الهجرة والتجنس. وبموجب قانون إعادة إقرار حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2008، يُنقل الأطفال الأجانب غير المصحوبين عموماً من عهدة وزارة الأمن الوطني إلى وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. وكما ذكر أعلاه، فإن الولايات المتحدة تواجه أزمة على طول حدودها الجنوبية بسبب الزيادات في الهجرة غير النظامية في عام 2019، وقد نظرت في العديد من السبل الكفيلة بالخروج من هذا الوضع. ويتلقى الأجانب الذين يتعرضون للطرد من الولايات المتحدة حماية إجرائية.

92- وفي الولايات المتحدة، تقتصر المعلومات التي تجمع في طلب الحصول على التأشيرة على المعلومات المتعلقة بقرار البت في التأشيرة. وتهدف الأسئلة المطروحة في إجراء طلب التأشيرة إلى الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كان مقدم الطلب مؤهلاً للحصول على التأشيرة المطلوبة بموجب قانون الولايات المتحدة. وتعتبر المعلومات التي يتم الحصول عليها من مقدمي الطلبات في إجراء طلب التأشيرة سرية بموجب قانون الولايات المتحدة ولا تستخدم، باستثناءات قليلة، إلا لصياغة القوانين التي تحكم الهجرة والجنسية وغيرها من قوانين الولايات المتحدة أو تعديلها أو إدارتها أو إنفاذها.

رابعاً - الخاتمة

93- تأسست الولايات المتحدة على التزام ثابت لا يتزعزع بالحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الأفراد، ولا يزال إطارنا القانوني والسياساتي يوفر حماية قوية لحقوق الإنسان. ونتطلع إلى المشاركة البناءة مع الدول الأخرى والمجتمع المدني في سعينا إلى تحسين وتعزيز التزامنا القائم منذ أمد طويل بالمساءلة الفردية والمؤسسية عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد كانت الولايات المتحدة وستظل حليفاً لا يتزعزع في قضية الديمقراطية وحرية الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل دفع عجلة الإصلاحات اللازمة لضمان نزاهة مجلس حقوق الإنسان وشرعيته ومساءلته. ونرحب بفرصة التعاون مع جميع الدول التي تشاركنا التزامنا بحقوق الإنسان، وسنعمل ذلك في الكثير من المنتديات المتاحة.

Notes

- ¹ See James Madison, writing as "Publius," in *The Federalist* No. 51, "The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances Between the Different Departments." (February 8, 1788), available at <https://www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true&doc=10&page=transcript>.
- ² See Jeffrey S. Sutton, *51 Imperfect Solutions: States and the Making of American Constitutional Law* (Oxford University Press, 2018).
- ³ U.S. Constitution, Amendments IX and X (1791), available at <https://www.archives.gov/founding-docs/constitution-transcript>.
- ⁴ See Madison, writing as "Publius," *The Federalist* No. 51.
- ⁵ This report addresses recommendations even where they do not necessarily reflect U.S. international human rights obligations. Some recommendations urge us to achieve an ideal, some express a different view of human flourishing than we hold, and others request actions not entirely within the power of our federal government. We have supported recommendations when we share the ideals on which they are based, and when we are making serious efforts to achieve their goals and intend to continue to do so. We have also supported recommendations regarding actions we are already taking or have taken and continue taking, as they support our own efforts to address difficult issues. The Executive Branch of the United States Government has no authority under the United States

- Constitution to make commitments regarding the outcomes of state or federal judicial proceedings, or of the legislative process in Congress or the State legislatures. Where recommendations we supported in whole or in part rested upon inaccurate assumptions, assertions, or factual predicates, we respectfully noted the inaccuracies, looked past the rhetoric of the recommendation and focused on the proposed action or objective.
- ⁶ The United States Constitution provides that “all Treaties made, or which shall be made, under the Authority of the United States, shall be the supreme Law of the Land; and the Judges in every State shall be bound thereby, any Thing in the Constitution or Laws of any state to the Contrary notwithstanding.” U.S. Constitution, Art. VI, *available at* <https://www.archives.gov/founding-docs/constitution-transcript>.
- ⁷ Those treaties are: the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR); the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (CERD); the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CAT); and two optional protocols to the Convention on the Rights of the Child (CRC). President Obama submitted The Convention on the Rights of Persons with Disabilities to the Senate on May 17, 2012; President Clinton submitted ILO Convention (No. 111) to the Senate on May 18, 1998; and President Carter submitted The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women to the Senate on November 12, 1980.
- ⁸ While neither the Convention on the Protection of Children and Cooperation in Respect of Inter-country Adoption, nor the Convention on Transnational Organized Crime are human rights instruments, both provide important structural protections for vulnerable persons and communities.
- ⁹ The United States has not signed other treaties referenced in the recommendations, including the International Convention on the Protection of the Rights of all Migrant Workers and Members of their Families, and the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.
- ¹⁰ These recommendations propose that the United States create a “national human rights institution” and various “national plans” to advance the cause of human rights. The United States rejects these suggestions because “planning” is no substitute for remedial action.
- ¹¹ *See, e.g.*, Equal Employment Opportunity Commission, Press Release “Fiscal Year 2019 Enforcement and Litigation Data” (January 24, 2020) at <https://www.eeoc.gov/eeoc/newsroom/release/1-24-20.cfm> (reporting detailed breakdowns for 72,675 charges of workplace discrimination).
- ¹² On July 16, 2020, the Commission released a draft report of its work. *See* <https://www.state.gov/draft-report-of-the-commission-on-unalienable-rights/>. For further information about the Commission, including meeting minutes and video recordings of its public hearings, *see* <https://www.state.gov/commission-on-unalienable-rights>.
- ¹³ <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/executive-order-safe-policing-safe-communities/>
- ¹⁴ *See, e.g.*, 42 U.S.C. §1983, *available at* <https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2009-title42/pdf/USCODE-2009-title42-chap21-subchapI-sec1983.pdf> (creating federal cause of action for violation of constitutional rights). Literally hundreds of reported cases in state and federal courts attest to the availability of a remedy should a person claim to be a victim of either racial profiling or the use of excessive force; *see also* 18 U.S.C. §§ 242 (criminal statute punishing willful deprivation of rights by someone acting under color of law) and 241 (criminal statute punishing conspiracies to deprive individuals of constitutional or federally protected rights, including conspiracies by persons acting under color of law), *available at* <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/USCODE-2011-title18/pdf/USCODE-2011-title18-partI-chap13.pdf>
- ¹⁵ *See, e.g.*, U.S. Department of Justice, *Guidance for Federal Law Enforcement Agencies Regarding the Use of Race, Ethnicity, Gender, National Origin, Religion, Sexual Orientation, or Gender Identity* (December 2014) at <https://www.justice.gov/sites/default/files/ag/pages/attachments/2014/12/08/use-of-race-policy.pdf>
- ¹⁶ Arkansas Code § 12-12-1401 (2020) (“As used in this subchapter, ‘racial profiling’ means the practice of a law enforcement officer’s relying to any degree on race, ethnicity, national origin, or religion in selecting which individuals to subject to routine investigatory activities or in deciding upon the scope and substance of law enforcement activity following the initial routine investigatory activity.”).
- ¹⁷ *See* <http://dhsconnect.dhs.gov/offices/CRCL>
- ¹⁸ *See, e.g.*, 42 U.S.C. §1983, *available at* <https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2009-title42/pdf/USCODE-2009-title42-chap21-subchapI-sec1983.pdf> (creating federal cause of action for violation of constitutional rights) and literally hundreds of reported cases in state and federal courts attest to the availability of a remedy should a person claim to be a victim of either racial profiling or the use of excessive force.
- ¹⁹ The Department website also features a video on this topic; *see* <https://travel.state.gov/content/travel/en/consularnotification/consular-notification-streaming-video.html>. Pocket cards are also provided to law enforcement officers, and State Department experts

- travel throughout the United States to provide training concerning consular notification and access to federal, state, and local law enforcement, corrections and criminal justice officials.
- ²⁰ See, e.g., Equal Credit Opportunity Act, 15 U.S.C. §§ 1691, et seq., *available at* <https://www.govinfo.gov/app/details/USCODE-2011-title15/USCODE-2011-title15-chap41-subchapIV-sec1691>
- ²¹ See, e.g., Connecticut General Statutes §§53a-179a (making inciting injury to person or property a Class C felony); Nevada Revised Statutes § 203.040 (“Publishing matter inciting breach of peace or other crime”).
- ²² See 18 U.S.C. §1875 (forbidding interstate “communication containing any threat” to injure the person, property or reputation of another). See also, e.g., California Penal Code §422 (threat to commit a crime).
- ²³ See, e.g., Indiana Code §35-45-2-1 (defining “intimidation” as a felony); Massachusetts Statutes §43A (criminal harassment).
- ²⁴ See, e.g., 18 U.S.C. §249 (“Hate crime acts”), *available at* <https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2011-title18/pdf/USCODE-2011-title18-partI-chap13-sec249.pdf>; California Penal Code §422.86 (“Sentencing Goals”); § N.Y. Penal Law §§ 485.05 (Hate Crimes).
- ²⁵ See U.S. Department of Justice, “Hate Crimes Examples” at: <https://www.justice.gov/hatecrimes/hate-crimes-case-examples> (accessed April 16, 2020). Since January 2017, DOJ has indicted more than 65 defendants alleged to have been involved in committing hate crimes and has obtained convictions of more than 50 defendants involved in committing hate crimes.
- ²⁶ State and federal laws against discrimination apply in many contexts: employment, housing, credit, access to public places and facilities and to public accommodations, access to healthcare and equal educational opportunities, and access to programs that receive federal assistance.
- ²⁷ Other agencies include the Department of Labor (DOL), the Department of Housing and Urban Development (HUD), the Equal Employment Opportunity Commission (EEOC), the Department of Health and Human Services (HHS), the Department of Education (ED), and the Department of Homeland Security (DHS).
- ²⁸ Executive Order 13798 (May 4, 2017), *available at* <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/presidential-executive-order-promoting-free-speech-religious-liberty/>
- ²⁹ See <https://www.justice.gov/opa/press-release/file/1001891/download>
- ³⁰ For example, DOJ has supported students declared ineligible for scholarships because they attend religious schools and a baker’s right to operate his business in accordance with his religious beliefs, and a Native American group’s right to conduct religious ceremonies on its ancestral land. DOJ’s Place to Worship Initiative, launched on June 13, 2018, has increased enforcement of a federal law that protects places of worship and other religious uses of property from unjustifiable burdens and discrimination by local governments. For more, see <https://www.justice.gov/crt/place-worship-initiative> and <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-celebrates-strong-support-religious-freedom-one-year-mark-place-worship>
- ³¹ Recent cases recognizing protections against religious discrimination include *Holt v. Hobbs*, (574 U.S. 353 (2015), which struck down a prison policy prohibiting inmates from growing beards in accordance with religious beliefs; and *EEOC v. Abercrombie & Fitch Stores*, 575 U.S. 768 (2015), which held that a plaintiff need not prove that an employer had actual knowledge of the plaintiff’s need for a religious accommodation.
- ³² See <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/executive-order-advancing-international-religious-freedom/>
- ³³ See <https://share.america.gov/u-s-launches-international-religious-freedom-alliance/>
- ³⁴ 18 U.S.C. §794, *available at* <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/USCODE-2011-title18/pdf/USCODE-2011-title18-partI-chap37-sec794.pdf>
- ³⁵ See, e.g., 28 C.F.R. §§ 1.1-1.10 at <https://ecfr.io/Title-28/pt28.1.1> (federal); Texas Board of Pardons and Paroles at https://www.tdcj.texas.gov/bpp/exec_clem/exec_clem.html
- ³⁶ The Nebraska State Legislature voted to abolish the death penalty in 2015, but it was reinstated in a statewide vote of the people in November 2016. See Revised Official Report of the Board of State, p. 60 at <https://sos.nebraska.gov/sites/sos.nebraska.gov/files/doc/elections/2016/2016-canvass-book.pdf>
- ³⁷ In July 2019, the U.S. Attorney General directed the Federal Bureau of Prisons to resume federal executions. See <https://www.justice.gov/opa/pr/federal-government-resume-capital-punishment-after-nearly-two-decade-lapse>. On April 7, 2020, a three-judge panel of the United States Court of Appeals for the District of Columbia Circuit rejected the prisoners’ claim that the Attorney General’s order violated the federal Death Penalty Act, 18 U.S.C. § 3596(a), and on June 29, 2020, the Supreme Court of the United States declined to hear their appeal.
- ³⁸ Formerly known as the Incarcerated Reenter Society Transformed Safely Transitioning Every Person Act.

- ³⁹ The Act includes reforms of the federal prison system to better promote reentry for federal prisoners; changes to mandatory minimum sentences for certain drug offenses; retroactive application of the Fair Sentencing Act of 2010; and expanded authority for courts to sentence low-level, nonviolent drug offenders to less than the mandatory minimum that would otherwise apply. For more, *see* <https://www.bop.gov/inmates/fsa/overview.jsp>
- ⁴⁰ President Donald J. Trump's State of the Union Address (Feb. 5, 2019), *available at* <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-state-union-address-2/>. One example of efforts to aid reentry is the Department of Education's Second Chance Pell Experimental Sites Initiative, which provides need-based Pell grant financial aid to individuals in state and federal prisons. By 2018-2019, more than 10,000 students had received Federal Pell Grant funds from educational institutions participating in this initiative. In 2020, ED more than doubled the size of the project by inviting 67 new educational institutions to participate in a second cohort under the experiment. There are now Second Chance Pell sites in more than 40 states. For further information, *see* <https://www.ed.gov/news/press-releases/secretary-devos-expands-second-chance-pell-experiment-more-doubling-opportunities-incarcerated-students-gain-job-skills-and-earn-postsecondary-credentials>.
- ⁴¹ *See* <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-alleges-conditions-alabama-mens-prisons-violate-constitution> and <https://www.justice.gov/opa/press-release/file/1150276/download>. As of December 2019, DOJ had 12 open investigations of adult jails and prisons, and was enforcing 12 agreements with state and local governments concerning adult jails and prisons.
- ⁴² <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-alleges-excessive-force-alabama-s-prisons-men-violates-constitution>
- ⁴³ *See* *District of Columbia v. Heller*, 554 U.S. 570 (2008); *McDonald v. City of Chicago*, 561 U.S. 742 (2010).
- ⁴⁴ *See* <https://www.justice.gov/psn>
- ⁴⁵ *See* <https://www.justice.gov/opa/pr/attorney-general-william-p-barr-announces-launch-project-guardian-nationwide-strategic-plan>
- ⁴⁶ *See* United States Strategy on Women, Peace and Security at <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2019/06/WPS-Strategy-FINAL-PDF-6.11.19.pdf>
- ⁴⁷ *See* <https://www.congress.gov/115/plaws/publ68/PLAW-115publ68.pdf>
- ⁴⁸ In FY 2019, OVW awarded over \$15 million to 50 institutions of higher education through grant awards.
- ⁴⁹ *See* https://www.hud.gov/program_offices/housing/mfh/violence_against_women_act
- ⁵⁰ This order strengthens the federal government's efforts to prosecute traffickers and protect victims of human trafficking through several measures, such as establishing an internal working group at HHS to identify more housing for survivors. It also directs the Attorney General, in collaboration with DOL and DHS, to improve interagency coordination with respect to targeting traffickers, determining threat assessments, and sharing law enforcement intelligence and coordinate activities, as appropriate, with the Task Force on Missing and Murdered American Indians and Alaska Natives. For more, *see* <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/executive-order-combating-human-trafficking-online-child-exploitation-united-states/>
- ⁵¹ *See* Trafficking in Persons Report, 20th Edition, U.S. Department of State (June 2020) at 520, *available at* <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report-2020/>. DOJ's National Institute of Justice made \$2.3 million in research grant awards that seek to (1) improve identification, prevalence estimation, and earlier intervention for trafficking victims; (2) assess innovative anti-trafficking and trafficking victims' services programs; (3) understand child labor trafficking; and (4) understanding how traffickers are groomed.
- ⁵² For FY 2019, ICE/HSI's Child Exploitation Investigations Unit reported the identification and/or rescue of 1,069 child victims and initiated 4,474 child exploitation cases, resulting in 3,957 criminal arrests, 2,332 indictments, and 1,796 convictions.
- ⁵³ *See* Trafficking in Persons Report, 20th Edition, U.S. Department of State (June 2020), *available at* <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report-2020/>
- ⁵⁴ <https://www.dhs.gov/blue-campaign/blue-lightning-initiative>
- ⁵⁵ *See* <https://www.fletc.gov/>
- ⁵⁶ *See* <https://www.fletc.gov/press-release/2020/01/23/fletc-human-trafficking-awareness-training-program-combats-human>
- ⁵⁷ *See* <https://www.dol.gov/ilab/complychain/> and <https://www.dol.gov/general/apps/ilab-comply-chain>
- ⁵⁸ *See* Trafficking in Persons Report, 20th Edition, U.S. Department of State (June 2020), *available at* <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report-2020/>
- ⁵⁹ *See* National Council of State Legislatures, "Federal and State Recognized Tribes", at <https://www.ncsl.org/research/state-tribal-institute/list-of-federal-and-state-recognized-tribes.aspx> (updated March 2020).

- ⁶⁰ See Major Crimes Act, 18 U.S.C. §§ 1153, available at <https://www.govinfo.gov/app/details/USCODE-2011-title18/USCODE-2011-title18-partI-chap53-sec1153>. See also generally U.S. Department of Justice, Major Crimes Act at <https://www.justice.gov/archives/jm/criminal-resource-manual-679-major-crimes-act-18-usc-1153>; Tribal Court Clearinghouse, General Guide to Criminal Jurisdiction in Indian Country at <https://www.tribal-institute.org/lists/jurisdiction.htm>
- ⁶¹ See <https://www.federalregister.gov/documents/2019/05/09/2019-09761/missing-and-murdered-american-indians-and-alaska-natives-awareness-day-2019>
- ⁶² See <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/executive-order-establishing-task-force-missing-murdered-american-indians-alaska-natives/>
- ⁶³ See https://www.hud.gov/program_offices/spm/gmomgmt/grantsinfo/fundingopps/fy19_coc
- ⁶⁴ HUD also provides new scoring to incentivize local “Continuum of Care” consortiums seeking a share of \$2.3 billion in homelessness assistance funding to work with local employment agencies and employers to prioritize training and employment opportunities. The competitions also reward grantees who demonstrate increased earned income among individuals served. HUD provides more than \$37.9 million in rental assistance annually to help prevent low-income residents from becoming homeless.
- ⁶⁵ U.S. Department of Veterans Affairs, Overarching Accomplishments, at <https://www.va.gov/HOMELESS/accomplishments/accomplishments.asp>
- ⁶⁶ See <https://www.federalregister.gov/documents/2018/03/12/2018-05113/federal-interagency-council-on-crime-prevention-and-improving-reentry>
- ⁶⁷ In 2016, HUD and DOJ launched an \$8.7 million demonstration grant pilot program to expand permanent supportive housing models for the reentry population. DOJ’s OVW administers the Transitional Housing Assistance Grants for Victims of Domestic Violence, Dating Violence, Sexual Assault, and Stalking (Transitional Housing Program), which supports projects that provide transitional housing with support services for victims who are homeless or in need of transitional housing due to domestic violence. DOJ also administers the Second Chance Act program, which funds state, local and tribal governments in their work to reduce recidivism for people returning from incarceration.
- ⁶⁸ Four of the National Performance Measures now address maternal health and each state must select at least one of these measures to address with Title V funds.
- ⁶⁹ See <https://mchb.hrsa.gov/maternal-child-health-initiatives/home-visiting-overview>
- ⁷⁰ See <https://www.acf.hhs.gov/ecd/home-visiting/tribal-home-visiting>
- ⁷¹ Pub. L. 115-344, available at <https://www.congress.gov/115/plaws/publ344/PLAW-115publ344.pdf>
- ⁷² Data from 13 state Maternal Mortality Review Committees determined that each pregnancy-related death was associated with multiple contributing factors, including access to appropriate and high-quality care, missed or delayed diagnoses, and lack of knowledge among patients and providers around warning signs. Review Committee data also suggest the majority of deaths – 66% or more – could have been prevented by addressing these factors at multiple levels, and further the proportion that are preventable does not differ by race/ethnicity. Internationally, the CDC is involved in numerous projects to improve maternal and newborn health outcomes, largely through improved surveillance activities. A novel 5-year project, Saving Mothers Giving Life (SMGL) in Uganda and Zambia, has resulted in significant reductions in overall maternal mortality (41-44%) and perinatal mortality (13-36%). SMGL was designed within the U.S. Global Health Initiative to demonstrate that rapid public health gains in maternal and child care could be achieved through district health systems strengthening and a robust community and facility surveillance of maternal and perinatal deaths (MPDSR). A similar project, Reducing Maternal Mortality in Tanzania, which aimed to save women’s lives through improved emergency obstetric and neonatal care (EmONC) services in Western Tanzania, led to a 43% decline in maternal mortality and a 45% decline in perinatal mortality in health facilities between 2013–2018. MPDSR also led to improve quality of care of vulnerable populations. In Rohingya refugee camps in Bangladesh, MPDSR is currently implemented in all (34) camps, and information collected from maternal death reviews have been used by the MCH partners to improve emergency obstetric care, human resources capacity, and strengthen the referral communication systems within camps.
- ⁷³ Public Law No. 114-95, available at <https://www.congress.gov/114/plaws/publ95/PLAW-114publ95.pdf>. See also <https://www.ed.gov/essa?src=rn>
- ⁷⁴ Grants, scholarships, internships and other types of educational assistance are available for American Indian students at all levels of education from the Bureau of Indian Affairs, Bureau of Indian Education, the Indian Health Service, and other governmental and non-governmental entities. In 2018, HHS, Interior, and ED revised and re-signed a Memorandum of Agreement through which they collaborate on programs and projects involving instruction in and preservation of Native American languages.
- ⁷⁵ See *Plyler v. Doe*, 457 U.S. 202 (1982).
- ⁷⁶ Available at https://www2.ed.gov/policy/elsec/leg/essa/essaguidetoschoolclimate041019.pdf?utm_content=&utm_medium=

- ⁷⁷ Proclamation on National Sanctity of Human Life Day, 2020 at <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/proclamation-national-sanctity-human-life-day-2020/>
- ⁷⁸ The U.S. policy, “Protecting Life in Global Health Assistance” (PLGHP) implemented the President’s directive that no U.S. global health funds will be provided to foreign NGOs that perform or actively promote abortion as a method of family planning.
- ⁷⁹ See <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/proclamation-national-sanctity-human-life-day-2020/#:~:text=Every%20person%20%E2%80%94%20the%20born%20and,all%20people%20must%20be%20defended>
- ⁸⁰ 42 U.S.C. § 2000e, et seq., available at <https://www.govinfo.gov/app/details/USCODE-2010-title42/USCODE-2010-title42-chap21-subchapVI-sec2000e-2>
- ⁸¹ See <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>
- ⁸² 29 U.S.C. §§ 2601 et seq., available at <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/USCODE-2013-title29/html/USCODE-2013-title29-chap28.htm>
- ⁸³ See 29 CFR § 825.112, 120-121, available at <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CFR-2014-title29-vol3/pdf/CFR-2014-title29-vol3-sec825-112.pdf>; <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CFR-2012-title29-vol3/pdf/CFR-2012-title29-vol3-sec825-120.pdf>; <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CFR-2012-title29-vol3/pdf/CFR-2012-title29-vol3-sec825-121.pdf>
- ⁸⁴ See National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2020, Pub. L. 116-120, available at <https://www.govtrack.us/congress/bills/116/s1790/text>
- ⁸⁵ 29 U.S.C. §§ 1801-1872, available at <https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2009-title29/html/USCODE-2009-title29-chap20.htm>; see also <https://www.dol.gov/agencies/whd/agriculture/mspa>
- ⁸⁶ See generally 20 CFR part 655, subpart B, available at <https://www.govinfo.gov/content/pkg/CFR-2019-title20-vol3/xml/CFR-2019-title20-vol3-part655.xml>
- ⁸⁷ Agricultural workers paid on a piecework basis rather than an hourly basis are also generally entitled to receive the minimum wage, *i.e.*, their average earnings should be sufficient to yield an average hourly wage at least equivalent to the minimum wage.
- ⁸⁸ For example, the Federal Interagency Working Group on Environmental Justice identifies disproportionately high and adverse human health or environmental effects on minority and low-income populations, and coordinates work relating to these issues. See, *e.g.*, HHS’s 2016 Progress Report, <https://www.hhs.gov/sites/default/files/2016-hhs-ej-progress-report.pdf> and EPA’s Environmental Justice FY 2019 Progress Report, https://www.epa.gov/sites/production/files/2019-11/documents/11.19.19_ej_report-final-web-v2s.pdf. EPA’s environmental justice priorities have focused on demonstrating tangible improvements in and protections for health and the environment, including the human environment, for all Americans. Examples of this commitment include developing measures to reduce blood lead levels in children, cleaning up contaminated sites, expanding access to safe drinking water, and implementing the EPA Policy on Environmental Justice for Working with Federally Recognized Tribes and Indigenous Peoples. Additionally, in 2019, at a U.S. Government side event held during the Permanent Forum on Indigenous Issues, the EPA, the Advisory Council on Historic Preservation, and the U.S. Forest Service discussed federal efforts to integrate traditional knowledge.
- ⁸⁹ Public Law No. 116-26, available at <https://www.congress.gov/116/plaws/publ26/PLAW-116publ26.pdf>
- ⁹⁰ The United States has also reached agreements on migration and border security with Guatemala, El Salvador, and Honduras, including Asylum Cooperation Agreements; the Migrant Protection Protocols, which provides for certain aliens to remain in Mexico while awaiting their immigration court hearings; an Interim Final Rule on Asylum Eligibility and Procedural Modifications, which provides that aliens who cross the U.S. southern border without having sought protection in at least one country en route are ineligible for asylum, with certain limited exceptions; and the Final Rule on Apprehension, Processing, Care, and Custody of Alien Minors and Unaccompanied Alien Children.
- ⁹¹ See *Furman v. Georgia*, 408 U.S. 238 (1972); *Brown v. Plata*, 131 S. Ct. 1910 (2011).
- ⁹² *Rochin v. California*, 342 U.S. 165 (1952).
- ⁹³ See *Kingsley v. Hendrickson*, 135 S. Ct. 2466, 2473 (2015).
- ⁹⁴ Under 18 U.S.C. § 242, available at <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/USCODE-2011-title18/pdf/USCODE-2011-title18-partI-chap13.pdf>, individuals who act under color of law may be prosecuted for willful deprivations of constitutional rights, such as the right to be free from unreasonable seizure and from summary punishment or cruel and unusual punishment, and the right not to be deprived of liberty without due process of law. Torture, cruel, inhuman or degrading treatment or punishment are also prohibited under other U.S. federal and state laws, and could be prosecuted, for instance, as aggravated assault or battery or mayhem; homicide, murder or manslaughter; kidnapping; false imprisonment or abduction; rape, sodomy or molestation; state laws that expressly criminalize torture; or as part of an attempt, a conspiracy, or a criminal violation of an individual’s civil rights. Civil actions may also be brought in federal or state court under the federal

civil rights statute, 42 U.S.C. § 1983, directly against state or local officials for money damages or injunctive relief. The Detainee Treatment Act of 2005, 42 U.S.C. § 2000dd, *available at* <https://www.govinfo.gov/app/details/USCODE-2010-title42/USCODE-2010-title42-chap21D-sec2000dd>, also prohibits cruel, inhuman, or degrading treatment or punishment of any “individual in the custody or under the physical control of the United States Government, regardless of nationality or physical location.”

⁹⁵ 10 U.S.C. § 948r, *available at* <https://www.govinfo.gov/app/details/USCODE-2010-title10/USCODE-2010-title10-subtitleA-partII-chap47A-subchapIII-sec948r>

⁹⁶ 10 U.S.C. § 948r, *available at* <https://www.govinfo.gov/app/details/USCODE-2010-title10/USCODE-2010-title10-subtitleA-partII-chap47A-subchapIII-sec948r>

⁹⁷ See <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/01/17/presidential-policy-directive-signals-intelligence-activities>

⁹⁸ For further information, including reports issued by PCLOB, see <https://www.pclob.gov/>

⁹⁹ For example, on January 19, 2018, the President signed the FISA Amendments Reauthorization Act of 2017, preserving and extending until December 31, 2023, with amendment, the authority of § 702 of the Foreign Intelligence Surveillance Act (FISA), which section allows the Intelligence Community of the United States Government, under robust oversight by all three branches of Government, to collect critical intelligence on international terrorists, weapons proliferators, and other important foreign intelligence targets located outside the United States. U.S. courts that have considered § 702 have found it to be legal and consistent with the Fourth Amendment to the U.S. Constitution. The FISA Amendments Reauthorization Act of 2017 establishes additional procedures to further protect the privacy of Americans whose communications are incidentally collected under § 702. Among these is a new requirement that in a predicated criminal investigation unrelated to national security the FBI must obtain an order from the Foreign Intelligence Surveillance Court before accessing the contents of § 702-acquired communications that were retrieved using certain U.S. person “query” terms, unless the FBI has a reasonable belief that such contents could assist in mitigating or eliminating a threat to life or serious bodily harm. In order to open such a predicated investigation, the FBI must have information or an allegation indicating the existence of an activity constituting a federal crime. Although the Fourth Amendment does not require a court order to query information lawfully collected under § 702 – information already lawfully in the Government’s possession – this new procedure, along with the Act’s other oversight and transparency requirements, provides further privacy safeguards, while preserving the operational effectiveness of foreign intelligence collection efforts.

¹⁰⁰ For the first time, the Guidelines were released to the public in full, without redaction or classified appendix. See <https://www.cia.gov/about-cia/privacy-and-civil-liberties/Detailed-Overview-CIA-AG-Guidelines.pdf>; https://www.dni.gov/files/CLPT/documents/Chart-of-EO-12333-AG-approved-Guidelines_May-2017.pdf

¹⁰¹ See <https://www.cia.gov/about-cia/privacy-and-civil-liberties>

¹⁰² Please see the 2020 report at <https://www.ftc.gov/news-events/press-releases/2020/02/ftc-releases-2019-privacy-data-security-update>. In addition, several states have enacted or are considering state privacy laws. Two states – California and Nevada – have enacted comprehensive laws governing the use of personal information, and state legislatures in approximately 15 other states have comprehensive laws under consideration. According to the National Conference of State Legislatures, as of May 2019, a number of states had laws regulating privacy in more specific contexts. For more, see <https://iapp.org/news/a/us-state-comprehensive-privacy-law-comparison/>

¹⁰³ See <https://www.defense.gov/Explore/News/Article/Article/1831742/dod-sexual-assault-prevention-and-response-what-you-need-to-know/>

¹⁰⁴ See <https://www.defense.gov/Explore/News/Article/Article/1831742/dod-sexual-assault-prevention-and-response-what-you-need-to-know/>

¹⁰⁵ This figure represents about 13,000 women and 7,500 men.

¹⁰⁶ See https://media.defense.gov/2019/May/02/2002127159/-1/-1/1/SAAITF_REPORT.PDF

¹⁰⁷ See https://www.sapr.mil/sites/default/files/20190426_PPoA_FULLL.pdf

¹⁰⁸ See <https://media.defense.gov/2019/May/02/2002126804/-1/-1/1/ACTIONS-TO-ADDRESS-AND-PREVENT-SEXUAL-ASSAULT-IN-THE-MILITARY.PDF>